

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإِسبوعي

(651)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان في العالم	51



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

اتفاق بين "محامي مكة" وحقوق الإنسان على تدريب المحامين وطلاب القانون

المصدر: جريدة واس الاربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018
<https://www.spa.gov.sa/1849327>

عقدت لجنة المحامين والموثقين بالغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة اليوم، اجتماعاً لبحث آليات التعاون في دعم القضايا وعقد الدورات التدريبية المشتركة التي تستهدف المحامين المتدربين وطلبة الجامعات، بحضور المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة سليمان الزايد. وناقش الاجتماع الحاجة إلى توفير مترجمين في لغة الإشارة في المحاكم، واطلع على أهم إصدارات الجمعية الوطنية والمتمثل في التقرير الثاني عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، كما جرى بحث طرق دعم القضايا لدى المحامين من قبل الجمعية.

وأكد سليمان الزايد حرص الجمعية من خلال هذا اللقاء على تعزيز عمل المحامين في المجتمع، ودعم المحامين المتدربين وطلبة الجامعات وتعزيز التعاون مع لجنة المحامين والموثقين في غرفة مكة المكرمة، لافتاً الانتباه إلى أن الجمعية عقدت ورشة عمل كبرى تحت مسمى "تضمين المقررات المدرسية التربية على الحقوق"، وصدرت توصيات خاصة بذلك من الجهات ذات العلاقة، وأخذت بها جهات في التعليم العالي، حيث أصبحت بعض الجامعات تدرس حقوق الإنسان كمنهج مستقل.

وأشار إلى وجود حراك فاعل مع التعليم العام لتضمين المقررات المدرسية منهجاً مستقلاً تحت مسمى "تدريب الطلاب على الحقوق" مؤكداً أن الجمعية ترى أن لكل مواطن الحق في الحياة الكريمة والحق في الوظيفة والصحة والعمل، بغض النظر عن خروجه من السجن، حيث أخذ عقابه وأطلق سراحه، ولذلك لا يوجد نظام يحرمه من كامل حقوقه.

من جانبه، وجه مدير إدارة مكافحة المخدرات بمكة المكرمة المقدم عادل الغامدي بعقد اجتماع مشترك بين إدارة المخدرات برئاسة المقدم عبد السلام الزهراني ولجنة المحامين والموثقين بغرفة مكة المكرمة التي يرأسها المحامي بدر بن فرحان الروقي، للخروج بحزمة مقترحات تنعكس إيجاباً على القطاعين.

وخلص اجتماع لجنة المحامين السابق مع إدارة مكافحة المخدرات إلى ضرورة إيجاد آلية تعاون مشترك بتدريب ضباط وأفراد مكافحة المخدرات في الدورات التي تقيمها اللجنة المتخصصة في الأنظمة الجزائية والصياغة القانونية، وتأمين غرف للمحامين والموثقين لتسهيل عملهم، تجهز بوسائل العمل كافة، إضافة إلى توفير مواقف مناسبة للمحامين والموثقين.

واتفق الجانبان على أهمية تسهيل عمل الموثقين والمحامين خلال أوقات الدوام الرسمية، إضافة إلى فتح خط تواصل ساخن بين اللجنة والإدارة للحالات الطارئة والإنسانية.

عام / هيئة حقوق الانسان والمنظمة الدولية للهجرة تقيم ورشة عمل تدريبية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عبر ورشة متخصصة

المصدر: جريدة وكالة الأخبار السبت 23 ربيع أول 1440 هـ 2 ديسمبر 2018م

[/https://www.spa.gov.sa](https://www.spa.gov.sa)

الرياض 23 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 01 ديسمبر 2018 م واس
اختتمت هيئة حقوق الإنسان في مقرها بالرياض ورشة عمل متخصصة استمرت ثلاثة أيام واستهدفت رفع الكفاءة لدى المتخصصين الذين حضروا الورشة من هيئة حقوق الإنسان والجهات الحكومية ذات العلاقة وأعضاء اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
وافتح الورشة معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان الذي أكد مضي المملكة قدماً في محاربة جرائم الاتجار بالأشخاص وتعاونها في ذلك مع المجتمع الدولي دولا ومنظمات كون هذه الجريمة جريمة عابرة للحدود، مما يحتم تعزيز التعاون الدولي بين الدول جميعاً للقضاء على هذه الجريمة.
واستهدفت الورشة التعريف تفعيل التفاهم المبرمة مع المنظمة الدولية للهجرة، الخاصة بالتعاون الفني بين الطرفين في المسائل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص والوقاية منه ومساعدة الضحايا ورعايتهم وحمايتهم وإيوائهم، وتطوير الأنشطة والبرامج وتنمية القدرات الوطنية فيما يتعلق بمكافحة هذا النوع من الجرائم.
وتم التعرف خلال الورشة على آليات مكافحة الاتجار بالأشخاص، وطرق مكافحة هذه الجرائم على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وجانب الوقاية والمقاضاة والحماية والشراكات فيما يتعلق بجرائم الاتجار، وتم مناقشة التحديات والأولويات والإجراءات المقترحة لتطوير آليات مكافحة هذه الجريمة، والجهود المتواصلة لتعزيز الوعي بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص والأنظمة الوطنية الصادرة في هذا الصدد. والتي تحظر كل أشكال الامتهان لكرامة الإنسان، وتؤكد على احترامه وحفظ حقوقه.
يذكر أن مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الهيئة والمنظمة تتيح تنفيذ نشاطات وبرامج ومشروعات التعاون ذات الصلة بحماية مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعزيز القدرات الوطنية، من خلال قيام المنظمة بتقديم المساعدة الفنية والخبرات والخدمات الاستشارية للهيئة في مجال منع ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا ومساعدتهم.

«حقوق الإنسان»: هذه حقوق الأشخاص شديدي الإعاقة الواجب توفيرها من مراكز التأهيل الاجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 ربيع أول 1440 هـ - 4 ديسمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1689963>

أكد هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، عدة حقوق للأشخاص شديدي الإعاقة التي يجب توفيرها من مراكز التأهيل الاجتماعي، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يصادف الثالث من ديسمبر من كل عام. وأوضحت هيئة حقوق الإنسان عبر حسابها في «تويتر» اليوم (الاثنين) أن الحقوق هي: الإيواء الكامل الذي يتضمن المسكن والمأكل والملبس، الرعاية الصحية والطبية وصرف الأدوية، الرعاية النفسية، الترويج وشغل وقت الفراغ، التأهيل الاجتماعي كالعلاج بالعمل والتدريب على خدمة أنفسهم بأنفسهم ما أمكن ذلك

«مركز أصحاب الهمم» بالقريات يحتفل باليوم العالمي لذوي الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1690209>

عبدالعزیز المشیطی (القريات @Abdulaziz010100)
ليلة وفاء ومحبة أبطالها أصحاب وصاحبات الهمم بمحافظة القريات، بمناسبة اليوم العالمي لذوي الإعاقة 2018، والذي ينظمه مركز أصحاب الهمم التابع لجمعية التنمية الأسرية بالقريات بالشراكة مع هيئة حقوق الإنسان فرع منطقة الجوف، وبحضور عدد من رؤساء المراكز والدوائر الحكومية والجمعيات ورجال الأعمال والأهالي في مجمع «القريات مول»، حيث تفاعل الجميع وشارك في تدشين مبادرة ميثاق حقوق أصحاب الهمم على المجتمع عبر المشاركة بصصمتهم، عهداً ووفاءً، في لوحة الميثاق التي كتب فيها ميثاق حقوق أصحاب الهمم باللغة العربية والإنجليزية.
وتوالت فقرات الحفل ببرامج ثقافية ولعبة حركية ومشاركات للأطفال أصحاب الهمم بقيادة فرقة «بسمة وطن الترفيهية»، حيث تم توزيع العديد من الجوائز القيمة لأصحاب الهمم وعلى الحضور، كذلك تم توزيع المنشورات التثقيفية بحقوق أصحاب الهمم.

من جهته شكر مؤسس مبادرة أصحاب الهمم والمشرّف على المركز بريم بن محرق الأشجعي، تفاعل مجتمع القريات المشرّف من مسؤولين وأهالي مع فعالية اليوم العالمي لذوي الإعاقة، ومثمناً دعم قيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وأمير منطقة الجوف نائبه المتواصل لهذه الفئة الغالية على قلوبنا، ودمجهم في المجتمع وتمكينهم والرقي بهم في ظل رؤية الوطن 2030. وفي نهاية الحفل تم تكريم الداعمين والمشاركين في إنجاح الحفل.

عام / الأمير عبدالعزيز بن فهد يستقبل مدير هيئة حقوق الإنسان بالجوف

المصدر: جريدة واس الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م
<https://www.spa.gov.sa/1849760>

«سكاكا 27 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 05 ديسمبر 2018 م واس
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن تركي بن أمير منطقة الجوف بمكتبه في
الإمارة اليوم، مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة سليمان بن محمود الرشيد.
وبحث سمو نائب أمير منطقة الجوف خلال اللقاء أوجه التعاون بين الإمارة والهيئة، مستعرضاً إيجاز أعمال ومهام الهيئة
والدور الذي تقوم به من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
من جهته، أعرب الرشيد عن شكره وتقديره لسمو أمير منطقة الجوف، وسمو نائبه على دعمهما واهتمامهما بقضايا
المنطقة، وتسهيل عمل فرع الهيئة ورؤيته الشاملة.



257 شكوى لحقوق الإنسان .. 56% منها لسعوديين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/602666>

المدينة - جدة

استقبلت هيئة حقوق الإنسان خلال شهر صفر المنصرم 257 شكوى، منها 156 لذكور بنسبة 60.7% و101 لإناث
بنسبة 39.3، وبلغت شكاوى السعوديين 144 بنسبة 56%، وغير السعوديين 113 بنسبة 44%، وتم إنهاء 81 شكوى،
بينما 97 بانتظار الرد، و79 أخرى تحت الدراسة.
وبلغ عدد الزيارات التفقدية خلال شهر صفر 91 زيارة كالتالي: 39 لدور التوقيف، 18 للسجون العامة، 7 للجهات
الصحية، 6 لدور الإيواء، 3 لسجون المباحث، 2 لجهات تعليمية، 2 لجهات عدلية، 2 لدور الملاحظة الاجتماعية، 2
للعمل، و10 زيارات لجهات أخرى

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

اللائحة الجديدة للموثقين تتيح توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722258>

أجازت اللائحة الجديدة للموثقين التي أصدرتها وزارة العدل توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم بما لا يخل بالقوانين الوطنية في البلد المراد إجراء عملية التوثيق فيه، ودون إخلال بالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها. كم منحت الموثق حق تقاضي مقابل مالي على ما يوثقه، دون إخلال بحق الوزارة في تحديد وتنظيم ذلك. وتضمنت اللائحة صلاحيات جديدة للموثقين تمثلت في أن يعهد إليهم توثيق العقود والإقرارات في بيع وإفراغ العقارات، والرهن وتعديله وفكها، وقسمة المال المنقول، والوكالات وفسخها، وعقود الإجارة، وعقود الشركات وملاحق التعديل وقرارات ذوي الصلاحية فيها، وإقرار الكفالة الحضورية والغرمية وفكها، والإقرار بالديون وتسلمها والتنازل عنها، والتصرفات الواقعة على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، والعقود الواقعة على المال المنقول. وعرفت اللائحة الموثق بأنه من يعهد إليه القيام بأعمال كاتب العدل أو بعضها بموجب رخصة صادرة من وزارة العدل، ونصت على أن تصدر رخصة التوثيق من وزير العدل وتتضمن الولاية المكانية للموثق فيما يختص بالعقارات وتكون مدتها خمس سنوات.

وفيما يخص معاقبة الموثقين المخالفين، شددت اللائحة على عدم إخلال العقوبات الإدارية الواردة في اللائحة بدعوى التعويضات لمن لحقه ضرر أو أي دعوى أخرى أمام الجهة المختصة. وكان معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أصدر قراراً بالموافقة على اللائحة الجديدة للموثقين، التي تتوافق مع الرؤى والتوجهات الحديثة للوزارة في إشراك القطاع الخاص بأعمال التوثيق ودعم الموثقين وإتاحة مزيد من الصلاحيات لهم وتجويد أعمالهم. وتأتي هذه اللائحة ضمن جهود وزارة العدل في تطوير وتحديث لوائحها وتنظيماتها وآليات العمل لتكون متواءمة مع مشروعات وخطط الوزارة ومبادراتها التطويرية في قطاعي القضاء والتوثيق.

تعليم الخبر يدرب طلاب الصفوف الأولية على الوقاية من التحرش

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722263>

أجازت اللائحة الجديدة للموثقين التي أصدرتها وزارة العدل توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم بما لا يخل بالقوانين الوطنية في البلد المراد إجراء عملية التوثيق فيه، ودون إخلال بالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها. كم منحت الموثق حق تقاضي مقابل مالي على ما يوثقه، دون إخلال بحق الوزارة في تحديد وتنظيم ذلك. وتضمنت اللائحة صلاحيات جديدة للموثقين تمثلت في أن يعهد إليهم توثيق العقود والإقرارات في بيع وإفراغ العقارات، والرهن وتعديله وفكها، وقسمة المال المنقول، والوكالات وفسخها، وعقود الإجارة، وعقود الشركات وملاحق التعديل وقرارات ذوي الصلاحية فيها، وإقرار الكفالة الحضورية والغرمية وفكها، والإقرار بالديون وتسلمها والتنازل عنها، والتصرفات الواقعة على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، والعقود الواقعة على المال المنقول. وعرفت اللائحة الموثق بأنه من يعهد إليه القيام بأعمال كاتب العدل أو بعضها بموجب رخصة صادرة من وزارة العدل، ونصت على أن تصدر رخصة التوثيق من وزير العدل وتتضمن الولاية المكانية للموثق فيما يختص بالعقارات وتكون مدتها خمس سنوات.

التوجيه والإرشاد، بحضور مدير مكتب تعليم الخبر سعيد بن عبدالله القحطاني وعدد من المختصين في مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي، وذلك بمقر المكتبة العامة بالخبر.

وقال سعيد بن عبدالله القحطاني، مدير تعليم الخبر، إن البرنامج الوقائي يعد من البرامج التربوية المميزة، التي يقوم عليها عدد من المختصين في التوجيه والإرشاد، ويستهدف نحو 2200 طالب وطالبة في ما يقارب 50 مدرسة ابتدائية "بنين" و"بنات"، لافتاً إلى أن تثقيف الأطفال في هذه المرحلة أمر في غاية الضرورة التربوية لوقايتهم من أي مشكلة قد تؤثر على حياتهم في المستقبل.

من جهته أشار بندر الراجح، مشرف التوجيه والإرشاد بتعليم الخبر، إلى أن البرنامج التوعوي الوقائي "جسدي أمانة" يقدم يوماً في الأسبوع على مستوى تعليم الخبر في المدارس، موضحاً أن المستهدفين هم طلاب الصفوف الأولية حيث يتم تزويدهم بالمهارات الأساسية للتعامل مع مواقف التحرش عن طريق الإرشاد بالترفيه واللعب وغرس الفكرة بأسلوب تربوي آمن متدرج؛ ليتم من خلالها دعم مهارة التوكيد الذاتي والوعي الذاتي وحل المشكلات لديهم، وكيفية التصرف عندما يشعر الطالب أن هناك من يحاول التحرش به، والوسائل والطرق التي يستخدمها المتحرشون. وقال الراجح لـ"الرياض"، نستهدف هذا العام 30 مدرسة ابتدائية (بنين) و 20 مدرسة ابتدائية (بنات) وعدد المستهدفين من الجنسين قرابة 2200 طالب وطالبة. ولفت أنهم بصدد عمل برنامج لتبليغ طرق ووسائل التحرش بين الأطفال للأسرة في شهر جمادى الأولى بمجمع الظهران التجاري ويكون للأبوين، ونطمح أن نحقق أهدافنا التربوية والاجتماعية من خلال هذا البرنامج الذي وجد قبولاً من أولياء أمور الطلاب وحل كثير من المشكلات، وتم خلال البرنامج تدريب 10 مرشدين طلابيين ونستهدف العام المقبل تدريب 10 مرشدين طلابيين للبرنامج.

وحذر من برامج الألعاب الإلكترونية على شبكة الإنترنت وبعض برامج التواصل الاجتماعي التي يتم من خلالها استدراج الأطفال.

ونوه الراجح، أن البرنامج يسلط الضوء على الخدمات التي تقدمها الدولة عبر مؤسساتها لحماية الأطفال، والتعرف على برنامج الأمان الأسري الوطني وخط مساندة الطفل (116111).



إنجاز 70٪ من مشروع تخفيف الأعباء الإدارية عن المعلمين

المصدر: جريدة المدينة الأحد 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/601957>

سعيد الزهراني-الطائف

وزارة التعليم نحو 70 % من المشروع الوطني لتخفيف الأعباء الإدارية عن المعلمين والقيادات التعليمية، ويتضمن المشروع وفق تقرير رسمي للوزارة التعليم 6 أهداف رئيسة، من بينها خفض كلفة الخدمات غير التعليمية من 15 إلى 10 %، وتحسين جودة الخدمات المساندة في إدارات التعليم والمكاتب والمدارس، واستثمار التقنية في تخفيف الأعباء الإدارية وتبسيط الإجراءات.

ويسهم المشروع على الارتقاء بالعملية التربوية في المدارس كافة والمراحل، والاستفادة من إمكانيات المعلمين المختلفة في العملية التربوية، وعدم إشغالهم بالأعباء الإدارية.

تشخيص خاطئ يزِيل أمعاء امرأة بمستشفى حكومي بمكة

المصدر: جريدة المدينة السبت 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/601949>

عبدالله الزهراني - مكة المكرمة
تسبب تشخيص خاطئ في إزالة أمعاء امرأة بمستشفى حكومي بمكة، وكان التشخيص الأول قد جاء على أن السيدة تعاني من التهاب المعدة والأمعاء واكتشف لاحقا أن لديها جلطة في الشريان المساريقي، مما اضطر الفريق الطبي المباشر بمشاركة فريق جراحة الأوعية الدموية إلى إجراء العديد من العمليات الجراحية وانتهى الحال بالمواطنة إلى استئصال الأمعاء الدقيقة بأكملها ودخولها في حالة غيبوبة تامة وتنويمها في العناية المركزة.. وقال سعيد بدح الغامدي لـ(المدينة): إن والدتي تتومت بمستشفى النور التخصصي في قسم الباطنة وبعد مزيد من الفحوصات اكتشف الأطباء أن والدتي أنها تعاني من تمدد في البطن مع تورم في جميع أنحاء البطن، وأشعرونا بنتائج الفحوصات وبالحاجة إلى خضوعها إلى إجراء عملية استئصال جراحي مع مشاركة فريق جراحة الأوعية الدموية من أجل إمكانية إجراء عملية استئصال الصمة وأدخلت والدتي إلى غرفة العمليات، حيث تبين أنها تعاني من غرغرينا في أكثر من 15 سم من الأمعاء الدقيقة مع وجود احتقان بها، ثم إجراء عملية استئصال للجزء المصاب بالغرغرينا بعد ذلك تم إجراء عملية جراحية لاستئصال الأمعاء بأكملها، وقرر الأطباء وضع والدتي تحت المتابعة مع عدم خضوعها إلى أي تدخلات جراحية أخرى، حولت بعد ذلك إلى وحدة العناية المركزة.

وطالب الغامدي بتشكيل لجنة للتحقيق مع المستشفى، ومحاسبة المتسبب في التشخيص الطبي الخاطئ والمساعدة في نقلها إلى مستشفى متقدم في الطب..

ويسأل المتحدث الرسمي لصحة منطقة مكة المكرمة حمد العتيبي عن سبب التأخير في تشخيص لم يرد أو يعلق عليها. من جانبه أوضح المستشار القانوني أحمد عجب، أن التشخيص الطبي الخاطئ يعد من أكثر الأخطاء الطبية شيوعا، ومتى كان لدى ذوي المريضة شك بأن هناك إهمالا طبيا في هذا الجانب، يمكنهم تقديم الشكوى للشؤون الصحية لتأتي التوصية بالتحقيق حول الحالة والتأكد من صحة الشكوى، وفي حال توصلت الشؤون الصحية لثبوت أو وجود دلالات على حدوث الخطأ الطبي يحال ملف المعاملة إلى اللجنة الطبية الشرعية.

إلغاء النقل المجاني لطالبات "طيبة".. والترم بـ1400 ريال

مستفيدات: الرسوم مرتفعة وتهدد مستقبلنا التعليمي

المصدر: جريدة المدينة السبت 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/601948>

أحمد السالم - المدينة المنورة

أبدى عدد من طالبات جامعة طيبة بالمدينة المنورة استياءهم من تحويل خدمة النقل الترددي المجاني إلى خدمة بمقابل مادي، مشيرين إلى أنهم فوجئوا منذ بداية العام الدراسي بتوقف النقل المجاني بدون سابق إنذار، وبعد مرور عدة أشهر تمت مطالبة الطالبات الراغبات في المشاركة بالخدمة الجديدة تسجيل الاسم والكلية والرقم الجامعي، والحي، وتحديد باقة الرسوم المناسبة للخدمة المقدمة من قبل شركة النقل، وأوضحت أن هناك باقتين: الأولى الدفع الشهري بقيمة 350 ريال والثانية الدفع لمدة ترم دراسي بقيمة 1400 ريال، وترى الطالبات أن قيمة رسوم النقل مرتفعة ومبالغ فيها. وقالت الطالبة ليلى الحجوري: بعد طول انتظار فوجئنا بتحول الباصات من مجانية إلى رسوم غير مرضية شهريا تصل إلى 350 ريال والتزم 1400 ريال دون مراعاة أن بعض الطالبات لا يستطعن دفع تلك المبالغ، إضافة إلى البعض لا تصرف له مكافآت ومن أسر وضعهم المادي صعب متمنية من المسؤولين في الجامعة التيسير لطالبات، فيما أشارت الطالبة هديل القرشي إلى أن باقة الرسوم التي أطلقتها جامعة طيبة لنقل الترددي لطالبات مبالغ فيه ولا يتماشى مع ما يسمى خدمة الطالبات مبنية أن سعر الخدمة قريبة من سعر السوق. أما الطالبة هديل الحربي فقالت: إن إلغاء باصات الأحياء أضربهن، وأشارت إلى أن فرض رسوم يهدد مستقبلهن التعليمي من حيث الغياب والحرمان من الجامعة متمنية من إدارة جامعة طيبة أن تأخذ بالحسبان أن الباص الجامعي هو حق للطالبة وليس مشروعاً تجارياً.

متحدث الجامعة: نحرص على تقديم أفضل الخدمات للطالبات

أعلنت جامعة طيبة ممثلة بإدارة الحركة عن إطلاق استبيان النقل تمهيداً لتقديم خدمة النقل الترددي للطالبات داخل المدينة المنورة، وذلك بالتعاون مع هيئة تطوير المدينة المنورة مشكلة بذلك منظومة من خدمات النقل لطالبات الجامعة بالمدينة المنورة.

صرح بذلك المتحدث الرسمي لجامعة طيبة الدكتور عيسى القايدي، حيث أوضح بأن هذه الخدمة تأتي حرصاً من مدير جامعة طيبة الدكتور عبدالعزيز السراي على تقديم أفضل الخدمات لطالبات الجامعة وبمعايير ومقاييس الجودة لإيجاد بيئة دراسية جامعية تكتمل فيها جميع الخدمات.

وأكد القايدي أن الجامعة حريصة على تقديم كل ما يخدم العملية التعليمية الجامعية ويسهل لأبنائها وبناتها الطلاب والطالبات مسيرتهم الدراسية وأن الجامعة بكل قطاعاتها تعمل من أجل تطوير الخدمات بشكل مستمر ودائم، كما تعمل على عقد شراكات تعاونية مع مختلف القطاعات والجهات بالمدينة المنورة التي من شأنها تقديم كل ما يصب بمصلحة منسوبيها من الطلاب والطالبات.

الصاعدي: نجرى الاستبيان لتطوير الخدمة

قال مدير إدارة الحركة الترددية زكي الصاعدي: إن مشاركة الطالبات في هذا الاستبيان التمهيدي لإطلاق خدمة نقل الطالبات داخل المدينة المنورة يساهم في التطوير منها وحصر الاحتياجات وتلبية للمتطلبات التي تسعى الجامعة لتقديمها، لذا تدعو جميع الطالبات المستفيدات من هذه الخدمة المشاركة في هذا الاستبيان عبر الرابط الإلكتروني المخصص لذلك.



أمير حائل: دور كبير للمرأة السعودية في التنمية الوطنية استقبل مشرفة الحوار الوطني والفريق التطوعي النسائي

المصدر: جريدة المدينة السبت 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/601636>

واس - حائل

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل، بمكتب سموه بقصر أجا، مشرفة الحوار الوطني بالمنطقة الدكتورة الجوهرة الجميل وفريق العمل التطوعي النسائي بالمنطقة (ببإدارة الحوار). وأشاد سموه بدور المرأة السعودية في التنمية الوطنية ككل وفي منطقة حائل بشكل خاص، مثنياً على المبادرات المتواصلة التي أقيمت من خلال مشرفة الحوار الوطني بالمنطقة وزميلاتها، مؤكداً سموه وقوفه ودعمه لجميع أبناء

وفتيات المنطقة في مختلف المجالات.
وقال سموه: لمسنا جهداً بارزاً وعملاً متميزاً ونطمح للمزيد، داعياً كافة الجهات الخدمية والتعليمية ذات العلاقة للتعاون ودعم برامج الحوار الوطني بالمنطقة.
من جانبها أعربت مشرفة الحوار الوطني بمنطقة حائل الدكتورة الجوهرة الجميل عن شكرها لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - وسمو أمير منطقة حائل وسمو نائبه على دعم المرأة وتمكينها من أداء أدوارها في المجتمع على أكمل وجه.
وقالت: نشرفنا بالاستماع لتوجيهات سديدة ومحفزة لمضاعفة الجهود وسرنا حرص سمو أمير المنطقة على تذليل كافة التحديات وصولاً لتحقيق أهداف الحوار واستراتيجياته ونشر ثقافة الحوار ودعم برامج الشباب والفتيات من خلال تحقيق التكامل والتناغم مع قطاعات التنمية والمؤسسات الثقافية.



وظائف نسائية برتبة جندي في الجوازات»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018 م
<http://www.alhayat.com/article/4613960>

الرياض - «الحياة» | منذ 8 ساعات في 2 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 2 ديسمبر 2018 / 19:28
أعلنت وكالة وزارة الداخلية للشؤون العسكرية عن بدء القبول والتسجيل في الجوازات للعنصر النسائي برتبة (جندي)، وذلك للتعيين عليها في جوازات المطارات والمنافذ البرية.
وأوضحت أن استقبال طلبات القبول سيتم عن طريق منصة أبشر توظيف www.jobs.sa ابتداءً من الـ 10 صباحاً ليوم الأحد الموافق 2-4-1440 هـ وحتى الـ 10 صباحاً من يوم الخميس الموافق 6 - 4 - 1440 هـ، مشددة على ضرورة تعبئة الحقول بمنتهى الدقة، مشيرة إلى أنه لن ينظر في طلب غير مستوفٍ الشروط، وأن عملية التسجيل لا تعني قبول الطلب بصفة نهائية.
واشترطت الوكالة أن تكون المتقدمة سعودية الأصل والمنشأ، على أن تستثنى من ذلك من نشأت مع والدها أثناء خدمة الدولة خارج المملكة، وأن تكون حسن السيرة والسلوك والسمعة، وغير محكوم عليها بحد شرعي أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة، ولم يسبق لها التعيين على وظائف خاضعة لنظام الخدمة العسكرية، وألا تكون مطرودة من إحدى الكليات أو المعاهد العسكرية، وأن تكون لديها هوية وطنية مستقلة، وألا يقل عمر المتقدمة عن 25 عاماً ولا يزيد على 35 عاماً بحسب الهوية الوطنية وقت تقديم الطلب.
واشترطت الوكالة أن تجتاز المتقدمة الفحص الطبي والمقابلة الشخصية واختبار اللغة ومراحل القبول كافة، وألا يقل طولها عن (155) سم وأن يتناسب الطول مع الوزن بحسب اللائحة الطبية، وألا تكون متزوجة من غير سعودي، وألا يقل المؤهل العلمي عن شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، ويفضل من لديها دورات في اللغات الأجنبية والحاسب الآلي لا تقل عن تسعة أشهر وتكون من جهة معتمدة، وفي حال كون الشهادة صادرة من معهد خاص يجب تصديقها من جهة حكومية، إضافة إلى اجتياز اختبارات القبول التي تحددها الجوازات

«الصحة»: علاج 91 في المئة من مرضى «الإيدز»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع اول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613948>

الرياض – صديق البخيت | منذ 14 ساعة في 2 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 2 ديسمبر 2018 / 15:57
أكدت وزارة الصحة أنها وصلت إلى علاج 91 في المئة من المرضى المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» المكتشفين وتشبيط الفيروس عند 91 في المئة منهم، وهو ما يجعل المملكة من أوائل الدول في المنطقة في تنفيذ الاستراتيجية التيسيرية لإزالة فيروس المناعة وتحقيقها نحو هدف الإزالة في 2030.
وقالت الوزارة خلال ورشة العمل الخاصة والتي عقدها البرنامج الوطني لمكافحة «الإيدز» في وزارة الصحة اليوم (الأحد)، تزامناً مع يوم الإيدز العالمي، إن «تحولاً مهماً تم في مجتمعاتنا للتعامل مع هذا المرض، خصوصاً ما تم تنفيذه من الحملات والبرامج على الأصعدة كافة ودمج الخدمات في مستويات الرعاية الصحية المختلفة ضمن أجندة وعمل القطاعات غير الصحية، إضافة إلى توفر الخدمات العلاجية والفحوصات الحديثة في المملكة التي أتاحت التعرف على الوضع الوبائي وساعدت في التنبؤ بمستقبل المرض ومساره ما يمكن من وضع البرامج اللازمة لمجابهته ضمن رؤية وزارة الصحة ورسالتها لتحقيق الصحة الشاملة لشرائح المجتمع كافة، كما أن الوزارة تولي مكافحة الأوبئة بشكل عام ووباء الإيدز بشكل خاص اهتماماً كبيراً على المستويين المحلي والعالمي.»
وأكدت أهمية تطبيق السياسات المعنية في التوسع في اكتشاف الإصابات وتوفير العلاج المبكر بالمضادات الفيروسية، لتجفيف مصادر العدوى كوسيلة فعالة للوقاية وتوفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والطبية لجميع من يحمل الفيروس في إطار متكامل مع الحفاظ على سرية معلوماتهم وحفظ كرامتهم، والعمل على تقوية كفاءة النظام الصحي بشكل مستمر للتعامل بفعالية مع هذا الوباء ومسبباته على رغم التحديات والعقبات التي تواجهها لحساسية الوضع للفيروس والسلوك المرتبط به.
وأبانت أن هناك دوراً هاماً للشرائح كافة من أفراد المجتمع للمشاركة في تسريع الخطى لتسهيل تطبيق آليات التنفيذ للمضي قدماً في نهج المسار السريع وتمهيد الطرق لمستقبل واعد في مكافحة انتشار عدوى الإيدز.
يُذكر أن الورشة شهدت جلسات علمية، قدمها مختصون، ومن أبرزها علاج حالات الإيدز، والمرض في بعض الحالات الخاصة، وما يؤثر على علاج حالات الإيدز، إضافة إلى حالات إكلينيكية للبحث.

اللجنة تنجز أعمالها إلكترونياً ومستقلة عن الوزارتين

«مُلْكِيَة» تنهي 379 شكوى ضد «العدل» و«الشؤون البلدية»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع اول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613945>

الرياض – «الحياة» | منذ 13 ساعة في 2 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 2 ديسمبر 2018 / 15:08
كشفت لجنة أخطاء تسجيل الملكية (مُلْكِيَة)، عن استقبالتها 379 شكوى واعتراض على أعمال كتابات العدل والبلديات عبر موقعها www.mulkia.gov.sa، خلال الأشهر الأربعة الماضية، أي منذ بدء أعمال اللجنة.
وتتكون اللجنة المشتركة من وزارتي العدل والشؤون البلدية والقروية، وتضم أعضاء متخصصين في أعمال تسجيل الملكية، وتتمتع باستقلالية تامة عن الوزارتين، ويتمثل اختصاص هذه اللجنة المشتركة في استقبال شكاوى المستفيدين

واعترضاتهم على أعمال كتابات العدل والبلديات فيما يخص إجراءات تسجيل الملكية بكل ما يتعلق في أملاكهم العقارية (أراض، ومنازل، ومخططات، ومزارع، وعمائر .. الخ) على مستوى المملكة.

وتنوعت الشكاوى الواردة للجنة ما بين فقدان معاملة أو إجراء خاطئ من الجهة أو تأخير منهم، أو تضرر بإيقاف مخطط، أو امتناع عن إجراء وغيرها من الشكاوى، ويتم توجيه المراجع والجهة للإجراء الصحيح لإنهاء المشكلة ومنع تكرارها مستقبلاً، ويتم توجيه المراجع إلى تقديم صحيفة دعوى فيما لو استلزم الأمر طلب تعويض أو فض نزاع بين الأفراد فيما بينهم أو مع الجهات الحكومية مع توضيح المسوغات لذلك.

ويشمل موقع لجنة «ملكية» www.mulkia.gov.sa «على أيقونتين رئيسيتين لتقديم طلبات الشكاوى، الأولى لتقديم الاعتراض والثانية لمتابعة الاعتراض، فيما تم دعم واجهة الموقع أخيراً باللغة الإنكليزية.

وتقوم اللجنة عقب استقبال الشكاوى بالبحث في معالجة الإشكال القائم في شأن المعاملة، بشكل إلكتروني كامل، ولها حق مخاطبة من يلزم في الوزارة المعنية أو الجهة التابعة والمرتبطة في نظامها الإلكتروني؛ لاستيضاح ما لديها وبعث المستندات اللازمة والرد على اللجنة إلكترونياً في مدة أقصاها ثلاثة أيام عمل.

وفي حال عدم توصل اللجنة إلى معالجة الشكاوى وارتباط ذلك بإقامة دعوى على طرف آخر ورغبة المشتكي تقديمها؛ يتم قيد دعواه مباشرة لدى المحكمة المختصة، أما إذا توصلت اللجنة إلى عدم وجود سبب مقنع لتوقف كتابة العدل أو البلديات فتقوم بالتوجيه بإكمال اللازم على أن ترفع اللجنة تقريراً دورياً لوزير العدل بما استقبل من طلبات، وما أنهى من معاملات، والرفع بالحلول للمشاكل العامة والخاصة التي من شأنها التسهيل على المراجعين والمستثمرين فيما يخص أملاكهم العقارية.

وأوضحت اللجنة أن على الراغبين بتقديم طلب الاعتراض إلكترونياً على أعمال كتابة العدل أو بلدية يلزمهم تنفيذ ست خطوات تضم التحقق من رقم العقار وبيانات مقدم الشكاوى وجهة تفاصيل الشكاوى والمرفقات والإقرار والتعهد ثم عرض رقم الشكاوى.

وقامت اللجنة أخيراً، بتمكين الاعتراض بالصكوك اليدوية والقديمة لمن لا يتوافر لديه الصك العقاري الشامل، وذلك يأتي في إطار برامج عدة تتخذها وزارة العدل للمساهمة مع جهات أخرى في تحسين تنافسية البيئة الاستثمارية وتحفيز أداء الأعمال في القطاع الخاص ورفع تصنيف المملكة في مؤشر تسجيل الملكية، الذي يرتبط بشكل رئيس بنشر آلية واضحة وملزمة لإجراءات الاعتراض وتقديم الشكاوى على أعمال كتابة العدل والبلديات وربطهما في قيد الدعاوى لدى المحكمة المختصة، وفي حال وجود مشكلة في تسجيل الطلب فيمكن مراسلة الدعم الفني للجنة على البريد الإلكتروني Support@mulkia.gov.sa.

يذكر أن لجنة أخطاء تسجيل الملكية شكّلت بناء على توصية من اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص «تيسير»، التي أنشئت بقرار من ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، على أن تمارس اللجنة مهامها مستقلة عن وزارتي العدل والشؤون البلدية والقروية، وبارتباط مباشر بوزير العدل الدكتور وليد الصمعي.

نظاما التبرع بالأعضاء البشرية و مكافحة العنوسة والطلاق..

تحت قبة الشورى

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ربيع أزل 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722377>

وافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى على ادراج عدداً من الموضوعات على جدول أعمال المجلس تضمنت تقارير الاداء لعدد من الجهات الحكومية، وأنظمة جديدة وعدة مقترحات لبعض الأعضاء جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني للهيئة العامة من أعمال السنة الثالثة للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته اليوم في مقر المجلس، برئاسة رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بحضور نائب رئيس المجلس الدكتور عبد الله بن سالم المعطاني، و مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان، و الأمين العام للمجلس محمد بن داخل المطيري ورؤساء اللجان المتخصصة بمجلس الشورى.

وقد وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح مشروع نظام مكافحة العنوسة والطلاق استناداً للمادة (23) من نظام المجلس، وتقرير اللجنة بشأن مقترح تعديل نظام الحماية من الإيذاء استناداً للمادة (23) من نظام المجلس، وتقرير اللجنة بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لدور الاحداث. كما قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1438/1439 هـ، وتقرير اللجنة بشأن دراسة طلب تعديل الفقرة (ج) من المادة الخامسة، والمادة الثانية والسبعين من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 1428/9/19 هـ.

ووافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى على إحالة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي 1439/1438 هـ، والتقرير السنوي للمؤسسة العامة للحبوب للعام المالي 1438/1439 هـ. وأقرت الهيئة إحالة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي 1439/1438 هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1439/1438 هـ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية للعام المالي 1438/1439 هـ.

كما أحالت الهيئة على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام" المعاد لمجلس الشورى وفقاً للمادة (17) المعدلة من نظام المجلس، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها.

وأحالت الهيئة على جدول أعمال المجلس تقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1439/1438 هـ، وتقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام التبرع بالأعضاء البشرية، وتقرير لجنة الثقافة والاعلام والسياحة والآثار بشأن مقترح "مشروع نظام تفعيل دور القطاع الخاص في المهرجانات التراثية والثقافية" المقدم استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة عدة تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم واتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدة مجالات.

التابع لمنظمة اليونسكو المملكة تحصل على مقعد الرئاسة المشتركة لفريق العمل الدولي للمعلمين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722356>

أكد مبارك العصيمي المتحدث الرسمي لوزارة التعليم عبر حسابه على "تويتر" اليوم الأحد، حصول المملكة على مقعد الرئاسة المشتركة لفريق العمل الدولي للمعلمين التابع لمنظمة اليونسكو والمكون من 131 عضواً يمثلون 85 دولة و19 منظمة شبه حكومية و19 منظمة غير حكومية و 8 جهات تمثل منظمات القطاع الخاص على مستوى العالم وذلك من خلال تصويت أعضاء اللجنة التوجيهية لفريق العمل الدولي للمعلمين.

وأشار العصيمي إلى أن الفريق تابع لمنظمة اليونسكو 'UNESCO INTERNATIONAL TEACHERS TASK FORCE' لتحقيق هدف التنمية المستدامة SDG4 للتعليم بحلول 2030، ويمثل الوزارة المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم حسب الاتفاقية الموقعة بين وزارة التعليم بالمملكة ومنظمة اليونسكو بتاريخ 3/11/2015 م.))



% 255 ارتفاعاً في كلفة المستفيدين من «ساند» "الشورى" أكد على التزام الدولة بسد العجز الاكتواري

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/602159>

جابر المالكي - الرياض
علمت «المدينة» أن عدد المستحقين للصرف في فرع التعطل عن العمل نظام «ساند» خلال عام 1438/1439 هـ بلغ (24.532) مستفيداً، بارتفاع تجاوز 49% عن العام السابق، وبلغت المصروفات (848.320) ريالاً بارتفاع 255% عن العام السابق. وأكد تقرير اللجنة المالية بمجلس الشورى أن اللجنة قدمت عدداً من التوصيات على تقرير مؤسسة التأمينات، والذي سيتم مناقشة الأسبوع الجاري طالبت خلاله بتضمين التقارير المالية المقبلة للمؤسسة نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة من اللجنة المشكلة بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لدراسة العجز الاكتواري في صندوق

المؤسسة.

قالت اللجنة: إن المؤسسة رفعت عبر وزير العمل رئيس مجلس إدارتها للمقام السامي عددًا من التوصيات أبرزها الدعوة إلى تفعيل المادة 25 من نظام التأمينات الاجتماعية التي نصت على إجراء دراسة مفصلة للحالة المالية للمؤسسة ولكل فرع من فروع التأمينات مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، ويمكن أن تتخذ الدراسة المذكورة أساسًا لإعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات، وبينت أنه إذا أظهرت الدراسة عجزًا اكتواريًا فتلزم الدولة بسد هذا العجز بواسطة إعانات ترصدها في الميزانية العامة، وتضمنت التوصيات المرفوعة للمقام السامي مقترح تخفيض المنافع التأمينية وزيادة الاشتراكات.

وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة معنية بدراسة العجز الاكتواري من المؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية برئاسة وزير الاقتصاد والتخطيط بموجب قرار لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتقديم التوصيات والحلول المناسبة لتلافي تلك العجزات، وجاءت توصية لجنة الشورى المالية بسبب عدم قناعتها بجدوى الحلول المقترحة، حيث عرض فريق الوزارة والاستشاري تصورًا مبدئيًا عن نتائج الدراسة المشار إليها تضمنت طرح توصيات أولية مقترحة للنقاش تتمثل في زيادة سن التقاعد والحد من التقاعد المبكر وزيادة نسب الاشتراك، فدعت اللجنة إلى المزيد من البحث عن حلول أخرى أخذًا بالاعتبار الممارسات الدولية.

«صحية الشورى» تطالب بزيادة المخصصات المالية للهلل الأحمر

يصوت مجلس الشورى خلال جلسة الأسبوع الحالي على 5 توصيات بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي التي طالبت فيها اللجنة الصحية الهيئة بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة للوصول إلى الحالات الإسعافية بأسرع وقت، ودعت إلى دراسة تحديد السن المناسب لقدرة الممارسين الصحيين للاستمرار في العمل الميداني الإسعافي. وأكدت اللجنة على دعم الهيئة بزيادة المخصصات المالية لسد الاحتياج الإسعافي ومخصصات التدريب والتأهيل، إضافة إلى تكثيف الجهود لزيادة التوعية والتدريب على دورات الإسعافات الأولية في مناطق المملكة، وجددت صحية الشورى المطالبة بإشراك العنصر النسائي في الخدمات الإسعافية.

شروط التسجيل في ساند :

- أن يكون المتقدم سعودي الجنسية
- ألا يتعدى الـ 60 من العمر
- أن يكون قادرًا على العمل
- ألا يكون موظفًا في القطاع العام أو الخاص
- ألا يكون عاطلاً عن العمل مدة تزيد على 90 يومًا
- ألا يكون مفصولًا من العمل بسبب راجع للمشارك
- ألا يكون لديه نشاط تجاري
- ألا يكون راعيًا لعامل أجنبي، باستثناء العاملين في المنزل
- ألا يكون مستفيدًا من برنامج حافز
- أن يقيم في المملكة مدة أقلها 60 يومًا

أبرز التوصيات على تقرير التأمينات

- تضمين تقارير المؤسسة نتائج توصيات اللجنة
- دراسة العجز الاكتواري في صندوق المؤسسة.
- تفعيل المادة 25 من نظام التأمينات الاجتماعية
- إعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات
- التزام الدولة بسد العجز الاكتواري
- تخفيض المنافع التأمينية وزيادة الاشتراكات.
- زيادة سن التقاعد والحد من التقاعد المبكر
- زيادة نسب الاشتراك.

6 حلول تمنع حوادث العنف بين المعلمين والطلاب

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/602154>

حدد تربويون 6 حلول لاحتواء ومنع وقوع العنف بين المعلمين والطلاب في المدارس، تشمل التركيز على الأخلاقيات الراقية في التعامل، مراعاة الضوابط، حسن التصرف، والتربية الحميدة، وتوعية المجتمع المدرسي بالحقوق والواجبات، وتنقيف المعلمين بخصائص نمو التلاميذ وكيفية التعامل معهم وضبط الصف.

وكانت الفترة الماضية، قد شهدت عددًا من الوقائع لتعنيف طلاب على أيدي معلمهم، وكذلك اعتداء طلاب آخرين على معلمين، الأمر الذي يقف معه الانضباط التعليمي، حائراً، في ظل هذه السلوكيات الغريبة على المجتمع، وخلال الفترة الماضية تكررت وقائع التعنيف من المعلمين للطلاب، ومنها ما تعرّض له طالب في مدينة أبها، على يد معلمه من تعنيف جسدي، ولفظي، بحجة عدم التزامه بالقواعد المرعية في الفصل الدراسي، حيث اعتدى على الطالب جسدياً ولفظياً، وهو ما تم تصويره بالفيديو، ونشره على التواصل الاجتماعي، ما أسفر عن فصل المعلم. كما تم رصد اعتداءات من بعض الطلاب، على معلمهم، ومنها واقعة تم تصويرها بالفيديو.

«المدينة» فتحت هذا الملف، لاستطلاع آراء الخبراء، فيما يجب أن يحدث لعلاج هذه الحالات، التي تهدد في حالة استمرارها، بكل الجهود لضبط الأداء في البيئة المدرسية.

معايير خاصة

قال خالد تركستاني مدرب التنمية البشرية والمستشار تربوي: إن العلاقة بين المعلم والطلاب قبل أن تكون رسمية بالأنظمة، إنسانية يجب أن تحكمها الأخلاقيات الراقية. وأضاف: «أن حدث وأخطأ معلم في حق طالب يوماً ما، فلا بد من وجود نظام منصف، يقيس الخطأ بمعايير خاصة، لأنه أحياناً يكون ما فعله المعلم، من باب التربية التي تقتضيها مصلحة اللحظة، والظرفين الزماني والمكاني للحدث، في حين يراه من هم خارج النطاق التعليمي والتربوي، باعتباره جرماً لا يغتفر».

مراعاة الأساسيات

بدورها قالت المعلمة هيا الشهري: إن مثل تلك المواقف التي تقع بين المعلمين والطلاب، تكون في المرحلتين المتوسطة، والثانوية، لوجود أساسيات صارمة تطبق على المعلمين في المرحلة الابتدائية، تمنع وقوع مثل تلك الحوادث. وأوضحت أن الأساسيات المطبقة في المرحلة الابتدائية، يجب أن تراعى في باقي المراحل بشكل يحفظ العلاقة بين الطرفين، ويجعل المعلم قادراً على كسب طلابه نفسياً. وأشارت المعلمة حنين الشدي، إلى أنه يجب مراعاة أن بعض حالات تعدي الطلاب على المعلمين، عائدة إلى محاولة الطالب جذب الانتباه إليه، فيقدم على هذا التصرف المتهور، داعية إلى اتخاذ الإجراءات الإصلاحية المسموح بها تربوياً من قبل المعلم، لكن مع عدم تضخيم الموقف، أو إلقاء مزيد من الضوء عليه. وأضافت: «من مهارات المعلم الناجح، حسن التصرف للتخلص من آثار مثل تلك المواقف، بطريقة صحيحة، حفاظاً على هيئته أمام الطلاب».

الصقيران: حملات التوعية بالحقوق والواجبات هي الحل

أوضح حمود الصقيران، المتحدث الرسمي لإدارة التعليم في جدة، أن تجاوز بعض المعلمين في رد فعلهم تجاه الطلاب، وعدم استخدام مهاراتهم وصلاحياتهم كمعلمين، في التعامل مع المواقف المفاجئة، هي السبب الأساسي، في فقدان هبة المعلم، مشدداً على ضرورة تكثيف حملات الوعي بين المعلمين والطلاب، وتنظيم محاضرات تشرح القوانين الحاكمة لكلا الطرفين.

وأشار إلى أن التنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية الحميدة، وتوعية المجتمع المدرسي، بحقوق وواجبات كل طرف، ومعرفة خصائص نمو التلاميذ، واحتياجاتهم، وكيفية التعامل معهم، وأسلوب ضبط الصف، وتنمية الدافعية الدراسية، وفهم المعلم لكل هذا يعود بالنفع على العملية التعليمية، تربوياً وعلمياً.

وأكد أن العلاقة بين الطالب والمعلم، تعيش حاليًا أفضل حالاتها، مشددًا على أن التقدير والاحترام من قبل الطالب، والحرص والأبوة من قبل المعلم، جعلتا العلاقة بين الجانبين أكثر قوة وقربًا.

6. حلول لمحاصرة العنف

التركيز على الأخلاقيات الراقية في التعامل

مراعاة الضوابط

حسن التصرف من قبل المعلم

والتربية الحميدة،

توعية المجتمع المدرسي بالحقوق والواجبات

تنقيف المعلمين بخصائص نمو التلاميذ وكيفية التعامل معهم

العنف والمدارس.. أرقام ومعلومات

5 % من الطلاب يظهرون سلوكاً عدوانياً بشكل متكرر

حالات العنف في مدارس البنين أكثر من مدارس البنات

العنف يشمل ضرباً بالأيدى واستخدام الآلات الحادة والتحقير اللفظي.

لعنف المدرسي يعتبر من معوقات العملية التربوية



مؤتمر • التعاون الإسلامي : «قرارات جديدة لدعم تمكين المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1689911>

«عكاظ» (جدة @okaz_online)

شدد المشاركون في المؤتمر الوزاري السابع حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على ضرورة العمل المشترك على مستوى الدول الأعضاء من أجل دعم تمكين اللاجئات والنازحات والنساء اللواتي يعشن في مناطق النزاعات المسلحة، داعين إلى مكافحة العنف والتحرش والتمييز ضد المرأة، وإلى إعطاء دورها في حل النزاعات وفي تعزيز السلم الاجتماعي حقه. واعتمد المؤتمر مجموعة واسعة من القرارات الجديدة لدعم تمكين النساء، خصوصاً الفلسطينيات منهن، في ضوء الانتهاكات التي يتعرضن لها تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأوضح الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف العثيمين في كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر الذي عقد في واغادوغو ببوركينا فاسو، أن جائزة منظمة التعاون الإسلامي لإنجازات المرأة أنشئت من أجل الاعتراف بإسهاماتها المتميزة في تنمية الدول الأعضاء ودعم تلك الإسهامات، مؤكداً أن المرأة المسلمة أسهمت بنشاط في النهوض بالمجتمعات الإسلامية كلما أتحت لها الفرصة للقيام بذلك، ومتى أزيلت العقبات التي تعترض سبيلها، لافتاً الانتباه إلى ازدياد عدد النساء اللواتي يصلن إلى مناصب القرار في المؤسسات المرموقة، وفي قيادات الحكومات والأحزاب السياسية والبرلمانات والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، ويلعبن دوراً فعالاً فيها. وأشار الدكتور العثيمين إلى الظروف الصعبة التي تعانيها نسبة كبيرة من النساء في الدول الأعضاء، نظير استمرار حرمانهن من حقوقهن الأساسية، مشدداً على ضرورة إيجاد حلول تتناسب مع التحديات والمعاناة التي تواجه المرأة على جميع المستويات.

وتناول المؤتمر الدور الحاسم لتعليم الفتيات وتمكين المرأة اقتصادياً، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم القيادة النسائية وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية وفي عملية صنع القرار في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والعلمية والبيئية والاجتماعية والثقافية.

اتفاقية لتوفير الوظائف لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=354298&CategoryID=5

بريدة: علي الحربي 2018-12-02 10:03 PM

رعى مدير فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة القصيم تركي عبدالرحمن المانع، في مكتبه بفرع الوزارة بمدينة بريدة، توقيع اتفاقية تعاون بين مكتب العمل بالبكيرية، والتأهيل الشامل والغرفة التجارية بالبكيرية، لتعزيز سبل التعاون لتوفير الفرص الوظيفية لذوي الاحتياجات الخاصة. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون وتحقيق الشراكة المجتمعية بين عدد من الجهات مع القطاع الخاص، وتعريفهم بإمكانات ومخرجات برامج التدريب والتأهيل التي يقدمها مركز التأهيل الشامل بالبكيرية، بناء على ما يحتاجه سوق العمل، مما يتيح الفرص الوظيفية لذوي الاحتياجات الخاصة. وقع الاتفاقية كل من الأمين العام للغرفة التجارية بالبكيرية أحمد العواد، ومدير مركز التأهيل الشامل بالبكيرية خالد السلامة، ومدير مكتب العمل بالبكيرية سعد الحربي. وقال المانع، إن هذه المبادرة لها دور إيجابي في تنمية المجتمع، والانتقال بهذه الفئة الغالية من الرعاية إلى التنمية، إضافة إلى إدماجهم بين أفراد المجتمع وممارسة حياتهم الطبيعية، داعياً القطاع الخاص إلى فتح أبوابه للاستفادة من هذه المبادرة، والمزايا التي تقدمها الوزارة للمنشأة الموظفة لذوي الاحتياجات الخاصة.



تخصيص صحن المطاف لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع أول 1440 هـ - 4 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614078>

مكة المكرمة - خالد الحميدي | منذ 9 ساعات في 3 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 3 ديسمبر 2018 / 17:00 خصصت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي اليوم (الاثنين)، صحن المطاف لمدة ساعتين لذوي الاحتياجات الخاصة، تفاعلاً منها مع «اليوم العالمي للإعاقة». فيما كشف وكيل الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام مشهور المنعمي، عن توجه لتخصيص إدارة خاصة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في المسجد الحرام، مبيناً خلال رعايته مبادرة الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بتخصيص صحن المطاف لمدة ساعتين لذوي القدرات الخاصة، أنه سيتم تخصيص مصاعد في التوسعة الجديدة للمسجد الحرام لذوي الاحتياجات الخاصة. وقال المنعمي إن «مبادرة الرئاسة بتخصيص صحن المطاف لذوي الاحتياجات الخاصة، وهي الفئة الغالية على قلوبنا ميعاً وتضافر الجهود بين الإدارات كافة، يأتي ضمن الاهتمام بهذه الفئة وتسهيل الضوء على حقوقهم ومساواتهم في فئات المجتمع الأخرى». واتجه الضيوف من ذوي الاحتياجات الخاصة لمركز صفة العمرة الواقع في الدور الأرضي بتوسعة الملك فهد، الذي تقيمه هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المسجد الحرام، واستمعوا إلى شرح مفصل عن صفة العمرة، فيما تم توزيع كتب ومطويات حول المناسبة. وقدمت الرئاسة العامة الهدايا التذكارية لذوي الاحتياجات الخاصة ومرافقيهم.

«الشورى» يجري 3 تعديلات جوهرية على نظام الشركات المهنية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع أول 1440 هـ - 4 ديسمبر 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4614126>

الرياض - نجود سجدي | منذ 8 ساعات في 3 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 3 ديسمبر 2018 / 21:44

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام الشركات المهنية، بعد أن أجرى ثلاثة تعديلات جوهرية عليه، أبرزها تمثلت في السماح بتأسيس شركات مهنية متعددة الاختصاص.

ويتكون المشروع الذي اعتمدته المجلس اليوم (الاثنين) من 29 مادة، ويهدف إلى تطوير قطاع الشركات المهنية في المملكة وتمكينها من النمو والمنافسة، سعياً إلى خدمة الاقتصاد الوطني وتوطين الخبرات.

وتضمن مشروع نظام الشركات المهنية (المعدل) ثلاثة تعديلات، الأولى تمثلت في السماح بتأسيس شركات مهنية متعددة الاختصاصات منها على سبيل المثال (إداري، مالي، اقتصادي، قانوني) وذلك لتمكينها من منافسة الشركات المهنية العالمية التي توفر خدمات متعددة، والثاني السماح بتأسيس شركات مهنية تتخذ أي من الأشكال الآتية: (الشركات التضامنية التي يجيزها نظام الشركات المهنية الحالي، شركة التوصية البسيطة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة المساهمة المقفلة)، والثالث السماح بمشاركة أشخاص غير مهنيين (مستثمرين ماليين) في الشركة المهنية بهدف توفير التمويل اللازم لتأسيس الشركة واستمرارها.

وأوضح رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة الدكتور فيصل آل فاضل لـ «الحياة»: «المشروع رفعته وزارة التجارة والاستثمار ودرس في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ومن ثم أحيل لمجلس الشورى وتمت دراسته من قبل لجنة الاقتصاد والطاقة في سياق مراجعة الأنظمة وتطويرها من أجل تطوير قطاع الشركات المهنية في المملكة وتمكينها من النمو والمنافسة، لما لها من دور كبير في خدمة الاقتصاد الوطني وتوطين الخبرات لتمكينها من منافسة الشركات المهنية العالمية التي توفر خدمات متعددة».

ونوه إلى أن مشروع النظام سيحال إلى مجلس الوزراء لاستكمال مراجعتها «ومن المؤمل أن يقره مجلس الوزراء ويتوج بعد ذلك بمرسوم ملكي لتبدأ انطلاقة كبيرة لقطاع الشركات المهنية وتدشين عصر جديد يمكن الشركات المهنية من النمو والمنافسة في المملكة».

في شأن آخر، طالب مجلس الشورى ديوان المراقبة العامة بالعمل على تطوير علاقته مع الأجهزة المشمولة برقابته وسبل التواصل معها بما يساعد في رفع مستوى التعاون والتجاوب معه ومعالجة الملحوظات التي عليها.

وشدد المجلس خلال جلسته اليوم على الديوان بضرورة تعزيز آلية المتابعة لما يتم من إجراءات حيال المخالفات التي يقوم بالكشف عنها.

وطالب عضو المجلس الدكتور أيوب الجربوع، الديوان بتضمين تقاريره السنوية نتائج مفصلة عن رقابته على برنامج استقطاب الكفاءات المتميزة لشغل الوظائف القيادية في الأجهزة الحكومية، مطالباً في الوقت نفسه الجهات الحكومية المستفيدة من البرنامج بالشفافية والإفصاح عن مؤهلات وخبرات المستقطبين ومميزاتهم المالية.

وحثت عضو المجلس الدكتورة حنان الاحمدي الديوان على ترسيخ آليات مؤسسية للرقابة الشاملة على الأداء، ورصد ومنع حدوث الإهمال والتقصير في استخدام المال العام وتكثيف الرقابة الميدانية على المشروعات لضمان التزامها بالموصفات.

ورأت أن الديوان لا يزال يركز على الرقابة المالية اللاحقة دون مراقبة الأداء، «رغم كونها أحد أهم اختصاصات الديوان في الوقت الراهن الذي تعمل فيه الدولة على ترسيخ مفاهيم الكفاءة».

بدوره، دعا العضو إبراهيم المفلاح، ديوان المراقبة العامة إلى عقد ورش عمل لتوعية الجهات التي تخضع لإشرافه بأهمية تعزيز كفاءة الإنفاق للحد من الهدر المالي واعتماد الشفافية والإفصاح والمسائلة، كما طالبه بزيادة توظيف العنصر

النسائي.
ورأى عضو آخر، أن تعاون وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية لا يزال دون المأمول، مشدداً على ضرورة أن تزود تلك الوحدات ما يتطلبه عمل الديوان من تقارير وبيانات تباعاً وبشكل آلي.
وأشار عضو المجلس اللواء عبدالهادي العمري، إلى أن الديوان يواجه عقوبات عدة أهمها عدم تعاون بعض الجهات المشمولة برقبته في تقديم المستندات والبيانات والمعلومات التي يتطلبها عمل المراجعة، مطالباً بإعداد نظام ملزم لكل الجهات التي يراقبها.
وتساءل العضو الدكتور محمد ال عباس عن أسباب عدم مراجعة ديوان المراقبة العامة 800 ألف مستند ورد إليه، كما تساءل عن آلية مراجعة الديوان للجهات الحكومية والشركات.



النائب العام يبحث سبل معالجة قضايا الموقوفين بناية الجوف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ربيع أول 1440 هـ - 4 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722658>

التقى النائب العام الشيخ سعود المعجب بعدد من الموقوفين في فرع النيابة بمنطقة الجوف واستمع إلى ملاحظاتهم ومطالبهم وتلمس احتياجاتهم وذلك في إطار الجولة التفقدية لفرع النيابة العامة بالمنطقة التي التقى خلالها أيضا بعدد من منسوبي النيابة العامة بالفرع وعدد من القيادات الامنية ومديري الإدارات والدوائر الحكومية بالمنطقة والمراجعين لفرع النيابة.

وأكد النائب العام أن الجولة تأتي انفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الامين ادام الله عزهما بزيارة عدد من المناطق والمحافظات للوقوف على سير العمل والالتقاء بالمسؤولين والعاملين في فروع النيابة والاستماع إلى شكاوى المواطنين وحلها وبحث سبل معالجة القضايا في فروع ودوائر النيابة بما يحقق الأهداف المنشودة.



«الصحة» تطلق مبادرة نظام التسجيل الإلكتروني للأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ربيع أول 1440 هـ - 4 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722657>

أعلنت وزارة الصحة، عن إطلاق مبادرة التسجيل الإلكتروني للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال نظام الكتروني لتسجيل وتصنيف حالات الإعاقة على مستوى وزارة الصحة، التي كانت تصنف سابقاً باستخدام نماذج يدوية من قبل لجان تنسيق

خدمات ذوي الإعاقة في المناطق والمحافظات، البالغ عددها 20 لجنة، حيث ستتاح من خلال منصة صحة الإلكترونية التي ستمكن المعنيين في وزارة الصحة من متابعة إجراءات التسجيل والتصنيف إلكترونياً وما ينتج عنها من صرف لبطاقات تخفيض أجور الإركاب وبطاقات التسهيلات المرورية، كما يمكن ربطها مع الجهات الأخرى ذات الاختصاص مثل: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة التعليم، وذلك من خلال أتمتة كافة الإجراءات للحصول على سرعة في الانجاز وتوحيد لجميع الإجراءات.

ويمتاز النظام بالعديد من المميزات أبرزها أنه يتم حالياً الربط مع تطبيق موعد وخدمة 937، لجعل الإجراءات أسهل وأسرع بالحصول على الخدمة من خلال موعد واحد فقط وعبر عيادة مخصصة لتقديم هذه الخدمة حيث كانت في السابق تحتاج من المريض معدل 3 زيارات، وكذلك إتاحة معلومات دقيقة عن أسماء وبيانات المصنفين وإحصاءات إلكترونية دقيقة فيما يخص أعمار المستفيدين وأنواع الإعاقات وأماكن انتشارها، كما يساعد النظام الإلكتروني على منع حصول المستفيد على أكثر من بطاقة من لجان مختلفة خلال نفس الفترة، من خلال ربط جميع اللجان إلكترونياً مما يحفظ حق المستفيد وجهود اللجان، وكذلك الربط مع الجهات الحكومية ذات العلاقة الذي يساعد المستفيدين من ذوي الإعاقة على تسهيل إجراءاتهم في القطاعات الحكومية الأخرى.

يشار إلى أن مبادرة الصحة الإلكترونية، تُعد إحدى مبادرات منظومة الصحة ضمن برنامج التحول الوطني 2020، التي ستعمل من خلالها على تحسين كفاءة وفعالية الرعاية الصحية عبر اعتماد تقنية المعلومات والتحول الرقمي من أجل تزويد 70 في المائة من سكان المملكة بسجلات طبية رقمية موحدة بحلول عام 2020م.

وبموجب هذه المبادرة الجديدة، ستدعم المنظومة العاملين في قطاع الرعاية الصحية من أطباء وممرضين عبر تزويدهم ببيانات مرضاهم أينما وفي أي وقت يحتاجونها، بما في ذلك المعلومات الصحية الموثقة كافة، إضافة إلى خدمات الدعم الإكلينيكي والإداري، والتواصل، والحصول على الاستشارات عن بعد، وينتظر من هذا النظام المتطور خفض الأخطاء الطبية والتشخيصية، والآثار الجانبية للأمراض، كما سيتيح إمكانية التعليم الطبي المستمر عبر الإنترنت.



% 255 ارتفاعاً في كلفة المستفيدين من «ساند»

"الشورى" أكد على التزام الدولة بسد العجز الاكتواري

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 ربيع أول 1440 هـ - 4 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/602159>

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» أن عدد المستحقين للصرف في فرع التعطل عن العمل نظام «ساند» خلال عام 1438/1439 هـ بلغ (24.532) مستفيداً، بارتفاع تجاوز 49% عن العام السابق، وبلغت المصروفات (848.320) ريالاً بارتفاع 255% عن العام السابق. وأكد تقرير اللجنة المالية بمجلس الشورى أن اللجنة قدمت عدداً من التوصيات على تقرير مؤسسة التأمينات، والذي سيتم مناقشة الأسبوع الجاري طالبته خلاله بتضمين التقارير المالية المقبلة للمؤسسة نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة من اللجنة المشكلة بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لدراسة العجز الاكتواري في صندوق المؤسسة.

وقالت اللجنة: إن المؤسسة رفعت عبر وزير العمل رئيس مجلس إدارتها للمقام السامي عدداً من التوصيات أبرزها الدعوة إلى تفعيل المادة 25 من نظام التأمينات الاجتماعية التي نصت على إجراء دراسة مفصلة للحالة المالية للمؤسسة ولكل فرع من فروع التأمينات مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، ويمكن أن تتخذ الدراسة المذكورة أساساً لإعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات، وبينت أنه إذا أظهرت الدراسة عجزاً اكتواريًا فتلزم الدولة بسد هذا العجز بواسطة إعانات ترصدها في الميزانية العامة، وتضمنت التوصيات المرفوعة للمقام السامي مقترح تخفيض المنافع التأمينية وزيادة الاشتراكات.

وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة معنية بدراسة العجز الاكتواري من المؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية برئاسة وزير الاقتصاد والتخطيط بموجب قرار لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتقديم التوصيات والحلول المناسبة لتلافي تلك العجزات، وجاءت توصية لجنة الشورى المالية بسبب عدم قناعتها بجدوى الحلول المقترحة، حيث عرض فريق الوزارة والاستشاري تصورًا مبدئيًا عن نتائج الدراسة المشار إليها تضمنت طرح توصيات أولية مقترحة للنقاش تتمثل في زيادة سن التقاعد والحد من التقاعد المبكر وزيادة نسب الاشتراك، فدعت اللجنة إلى المزيد من البحث عن حلول أخرى أخذًا بالاعتبار الممارسات الدولية.

«صحية الشورى» تطالب بزيادة المخصصات المالية للهِلال الأحمر

يصوت مجلس الشورى خلال جلسة الأسبوع الحالي على 5 توصيات بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي التي طالبت فيها اللجنة الصحية الهيئة بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة للوصول إلى الحالات الإسعافية بأسرع وقت، ودعت إلى دراسة تحديد السن المناسب لقدرة الممارسين الصحيين للاستمرار في العمل الميداني الإسعافي. وأكدت اللجنة على دعم الهيئة بزيادة المخصصات المالية لسد الاحتياج الإسعافي ومخصصات التدريب والتأهيل، إضافة إلى تكثيف الجهود لزيادة التوعية والتدريب على دورات الإسعافات الأولية في مناطق المملكة، وجددت صحية الشورى المطالبة بإشراك العصر النسائي في الخدمات الإسعافية.

شروط التسجيل في ساند :

- أن يكون المتقدم سعودي الجنسية
- ألا يتعدى الـ 60 من العمر
- أن يكون قادرًا على العمل
- ألا يكون موظفًا في القطاع العام أو الخاص
- ألا يكون عاطلاً عن العمل مدة تزيد على 90 يومًا
- ألا يكون مفصولًا من العمل بسبب راجع للمشتراك
- ألا يكون لديه نشاط تجاري
- ألا يكون راعيًا لعامل أجنبي، باستثناء العاملين في المنزل
- ألا يكون مستفيدًا من برنامج حافز
- أن يقيم في المملكة مدة أقلها 60 يومًا

أبرز التوصيات على تقرير التأمينات

- تضمين تقارير المؤسسة نتائج توصيات اللجنة
- دراسة العجز الاكتواري في صندوق المؤسسة.
- تفعيل المادة 25 من نظام التأمينات الاجتماعية
- إعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات
- التزام الدولة بسد العجز الاكتواري
- تخفيض المنافع التأمينية وزيادة الاشتراكات.
- زيادة سن التقاعد والحد من التقاعد المبكر
- زيادة نسب الاشتراك.

10 أيام لعقد الجلسات و21 يوماً للفصل وإيقاف فوري للخدمات عن المتغيبين

«عكاظ» تنشر آليات «الحل الودي» للخلافات العمالية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 ربيع أول 1440 هـ - 4 ديسمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1690171>

عدنان الشبراوي (جدة @Adnanshabrawi)
اعتمد وزير العمل المهندس أحمد الراجحي التعديلات المقترحة للقواعد والإجراءات المنظمة للتسوية الودية في الخلافات العمالية، على أن تتولى الإدارة العامة للتسوية التنسيق مع وزارة العدل لترتيب إحالة القضايا للمحاكم العمالية إلكترونياً في حال عدم التوصل إلى تسوية ودية بين طرفي النزاع.
وحصلت «عكاظ» على القواعد والإجراءات المنظمة للتسوية، وتتكون من 26 مادة شملت التعريف بالعبارات والأحكام العامة والاختصاص ورفع الدعوى وقيدھا والحضور والغياب وإجراءات الجلسات والأحكام الختامية.

شروط المصلح

اشتراطت وزارة العمل لممارسة مهمة التسوية الودية للخلافات العمالية الحصول على رخصة من الوزارة أو جهة معتمدة لديها، واشترطت للتخصيص أن يكون المرخص له مؤهلاً للعمل في هذا المجال ومن المشهود لهم بالنزاهة والأمانة، وألا يكون قد حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.
واشتراطت استكمال إجراءات التسوية الودية خلال الفترة المقررة بوجود شرط التحكيم بين طرفي المنازعة أو مضي المدة المقررة نظاماً لرفع الدعوى.

وأكدت أن إجراءات التسوية الودية سرية، ولا يجوز لمن يتولى التسوية إفشاء سر من أسرارها أو ثمن عليه أو عرفه عن طريق عمله ولو بعد انتهاء عمله ما لم يكن هناك مقتضى شرعي أو نظامي يوجب ذلك.
وأوضحت القواعد والإجراءات أنه لا يسمح لأحد بحضور الجلسات إلا بموافقة طرفي النزاع أو من ينوب عنهما، ويجوز أن تكون جميع الإجراءات المنصوص عليها في القواعد إلكترونية ويكون لها حكم المحررات المكتوبة وفقاً لنظام التعاملات الإلكترونية، وأشارت القواعد إلى أن اللغة العربية هي المعتمدة مع الاستعانة بمتترجمين معتمدين من داخل الوزارة أو خارجها إذا كان أحد طرفي النزاع لا يجيد العربية، ومنحت إدارة التسوية الودية حق الاستعانة بمن تراه من خبراء ومختصين ومهنيين للإسهام في تسوية المنازعات العمالية المنظورة.

21 يوماً

كما نصت القواعد والإجراءات المنظمة للتسوية الودية على إنشاء مكاتب للتسوية تسمى «إدارة التسوية الودية» في جميع مكاتب العمل، يناط بها مهمة تسوية الخلافات قبل إحالتها للمحاكم العمالية، وتختص بخمسة أنواع من المنازعات وهي:
المنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض، المنازعات المترتبة على الفصل من العمل، المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل جزاءات تأديبية على العامل، المنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل، والمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام نظام العمل ولائحته التنفيذية.
وبينت القواعد أن الدعوى ترفع إلكترونياً عن طريق مكتب العمل المختص بعد تعذر الوصول إلى تسوية، كما أوجبت تقييد الدعوى نظاماً وعقد جلساتها الأولى خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من قيد الدعوى، كما أوجبت حل الخلاف العمالي القائم في مدة لا تتجاوز 21 يوم عمل من تاريخ أول جلسة حضور أمام المصلح.

إيقاف الخدمات

وبينت القواعد أنه في حال تغيب المدعي عن جلسة من الجلسات المحددة للتسوية الودية يتم حفظ الدعوى بموجب محضر، وحاصرت القواعد صاحب العمل في حال تغيبهم عن الحضور أمام الجلسات الودية في الموعد الأول بإيقاف

خدماته فوراً حتى يحضر وفي حال استمرار غيابه يسمح للعامل نقل خدماته لصاحب عمل آخر دون موافقة صاحب العمل الحالي، على أن تحال الدعوى إلى المحكمة العمالية.

وشددت القواعد والإجراءات المنظمة للتسوية الودية للخلافات العمالية على المدعين في الدعوى الجماعية توكيل ما لا يزيد عن ثلاثة أشخاص ينوبون عنهم في تقديم الدعوى وحضور جلسات التسوية الودية، مع إشعار مكتب التفتيش بوزارة العمل ومكتب المصالحة بالمحكمة العمالية عن وجود دعوى جماعية منظورة، كما شددت على إدارة التسوية الودية السعي بين العاملين وصاحب العمل بشكل مباشر بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة على حل الخلاف وحفظ حقوق الطرفين والوصول إلى حل عادل.



83276 إجراء نفذتها النيابة في أسبوع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 ربيع أول 1440 هـ - 27 نوفمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1688515>

عبدالخالق ناصر الغامدي (الباحة @okaz777)

تلقت النيابة العامة في كافة فروعها ودوائرها 4820 قضية، خلال الفترة من 10-16 ربيع الأول الجاري، في وقت أنجزت 4593 قضية في الفترة نفسها.

ووفق التقرير الأسبوعي الذي أصدرته النيابة العامة على حسابها في تويتر، فإن عدد الإجراءات التي قام بها أعضاء النيابة (البالغ عددهم في الفروع والدوائر 2461 عضواً) بلغ 83276 إجراء. وبلغ عدد القضايا المحالة للمحاكم الشرعية برفع الدعوى العامة 2561 قضية.



«الشورى»: مطالب بمعالجة أوضاع المتقاعدين الصعبة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614295>

الرياض - نجود سجدي | منذ 3 ساعات في 5 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 5 ديسمبر 2018 / 00:14

طالب أعضاء في مجلس الشورى بمعالجة أوضاع المتقاعدين «الصعبة» واقتراح حلول لمساعدتهم عليها، كما أوصى بدرس سبل خفض أسعار الطيران المنخفض الكلفة (الاقتصادي).

ودعا عضو المجلس الدكتور سعدون السعدون، خلال مناقشة تقرير اللجنة المالية في مجلس الشورى في شأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أمس (الثلاثاء)، إلى منح علاوة سنوية للمتقاعدين، «لمواجهة الظروف الاقتصادية وغلاء المعيشة»، معتبراً أنه «من غير المنطقي أن يتم صرف راتب للمتقاعد لا يتغير مدى الحياة». واقترح توفير التأمين الطبي لهم ولأسرهم، وتخصيص نسبة من مشاريع الإسكان الحكومية لهذه الفئة، إذ تشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من المتقاعدين لا يملكون منازل.

بدوره، أشار العضو الدكتور فهد بن جمعة إلى أن اللجنة استمعت إلى مرئيات وزارة الاقتصاد والتخطيط، والشركة الاستثمارية عن نتائج دراسة تضمنت طرح توصيات أولية، منها زيادة سن التقاعد، والحد من التقاعد المبكر، إلا أن

اللجنة لم تصل إلى قناعة بجدوى الحلول المقترحة، واقترحت على الوزارة حلولاً أخرى، وسأل: «إذا كانت اللجنة غير مقتنعة بالحلول؛ فلماذا تطلب تضمينها في التقرير المقل؟» إلى ذلك، وجّه أعضاء في مجلس الشورى أمس، انتقادات لـ «الخطوط السعودية» خلال مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لتقرير المؤسسة، وسألوا عن أسباب تفاقم خسائرها، معتبرين مبررات المؤسسة في هذا الصدد «غير مقنعة»، مشيرين إلى تكرار المؤسسة في تقاريرها أنها تتعرض لخسائر بسبب رفع الدعم الحكومي عن الوقود.

وذكر أعضاء أن «السعودية» ما زالت بعيدة عن المنافسة في السوق، وأنها «غير جادة في تطوير خدماتها»، وسردوا تجاربهم على متن الخطوط، واصفين وضعها الحالي بـ «المخزي». واتفق الأعضاء الذين تحدثوا في الجلسة على عدم رضاهم عن التقرير المقدم والخدمات.

وطالبت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في توصياتها التي تقدمت بها إلى مجلس الشورى، المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، بدراسة سبل خفض كلف المحطات الداخلية والدولية الإلزامية غير الربحية، ومنها خدمات الطيران الاقتصادي لشركة «طيران اديل»، أو غيرها من وسائل الطيران المنخفض الكلفة، وزيادة رحلاتها الدولية المباشرة من مطار الملك فهد الدولي في الدمام.

ودعت اللجنة المؤسسة إلى اعتماد مؤشرات قياس سنوية لرصد تغيرات المصروفات والدخل للوصول إلى نقطة التعادل في سبيل تحقيق الربحية المالية، بحسب «رؤية المملكة 2030»، وتضمن تقاريرها المقبلة ما تم إنجازه في مشروع «الأوائل الخمسة» الاستراتيجي الموجه للرقى بخدمات المؤسسة.



مجلس الوزراء يوافق على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتوفير المباني التعليمية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614291>

رياض - «الحياة» | منذ 3 ساعات في 5 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 5 ديسمبر 2018 / 00:04

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنفيذ مسار البناء والصيانة والتحويل من البرنامج التنفيذي لمبادرة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتوفير المباني التعليمية مع مراعاة اعتماد ميزانية تنفيذ المسار بمبلغ لا يتجاوز 400 مليون ريال سنوياً ولمدة لا تتجاوز 28 سنة، لتنفيذ ما لا يقل عن 120 مدرسة في مناطق رئيسة في المملكة، وقيام وزارة التعليم بإبرام جميع العقود والاتفاقيات بالإضافة إلى اتفاقيات إيجار الأراضي التعليمية في مناطق رئيسة في المملكة لمدة لا تتجاوز 30 سنة، لتنفيذ المبادرة، سواء كانت تلك الاتفاقيات مع شركة تطوير للمباني أو مع غيرها.

جاء ذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التعليم، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (4 - 9 / 40 د) وتاريخ 19 / 1440 / 2 هـ.

ورأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود الجلسة، التي عقدها، مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس (الثلاثاء) في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة استعرض مجلس الوزراء جملة من التقارير حول مجريات الأحداث وتطوراتها على الساحتين الإقليمية والدولية.

ونوه المجلس بمشاركة المملكة العربية السعودية في أعمال قمة قادة دول مجموعة العشرين التي عقدت في العاصمة الأرجنتينية بيونس آيرس، ورأس وفد المملكة فيها ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وبلقاءات ولي العهد مع قادة الدول وكبار المسؤولين من الدول المشاركة على هامش انعقاد القمة، وما جسده من تعزيز للدور القيادي للمملكة إقليمياً ودولياً وبما يعكس التأثير الفاعل في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى استعراض آفاق التعاون في مجالات الطاقة وإمداداتها وإعادة التوازن للأسواق، والاستثمارات المتبادلة وأوجه الشراكات

الثنائية.

أوضح وزير الإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء أعرب عن ترحيبه بإعلان استضافة المملكة لأعمال القمة عام 2020، وانضمام المملكة إلى لجنة الترويج، مشيداً بما تضمنه البيان الختامي لقمة قادة دول مجموعة العشرين من بنود شملت التركيز على دعم أجندة التنمية الشاملة والمستدامة وتطبيق أهدافها بحلول عام 2030، وتأكيد التنفيذ الكامل لاتفاق باريس في مجال مكافحة تغير المناخ، والالتزام بمواصلة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية من خلال صندوق النقد الدولي، وتأييد الإصلاح الضروري لمنظمة التجارة العالمية لتحسين أدائها، بالإضافة إلى تجديد الالتزام تجاه مكافحة الفساد، وإدانة الإرهاب ومحاربتة بجميع أشكاله ومظاهره. وأطلع المجلس على نتائج الزيارات التي قام بها ولي العهد وشملت كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية والجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية الجزائر، والمباحثات التي أجراها حول العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، وآخر المستجدات على الساحة الدولية ومواقف المملكة وتلك الدول منها، معرباً عن شكره لهم على ما لقينه ومرافقوه من كريم الوفادة وحسن الاستقبال. وبين العواد أن مجلس الوزراء بارك الاتفاق بين المملكة والجزائر على إنشاء مجلس أعلى للتنسيق السعودي - الجزائري برئاسة ولي العهد ومن الجانب الجزائري دولة الوزير الأول، لتعزيز التعاون في المجالات السياسية والأمنية ومكافحة الإرهاب والتطرف، وفي المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والطاقة والتعدين والثقافة والتعليم. وأفاد الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء في ختام الجلسة أصدر القرارات التالية: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العدل وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (55 / 217) وتاريخ 29 / 1 / 1440 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة التفاهم بين وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية ووزارة العدل في جمهورية أوزبكستان. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

الموافقة على التفاهم مع

جمهورية لايتيا وكوستاريكا

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (58 / 227) ورقم (58 / 228) المؤرخين في 14 / 2 / 1440 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرتي تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية وكل من: وزارة خارجية جمهورية لايتيا، ووزارة الخارجية والأديان في جمهورية كوستاريكا. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

تحاشي الازدواج الضريبي مع فرنسا

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تمديد العمل بالاتفاقية المبرمة بين حكومتي المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية من أجل تحاشي الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل والإرث والتركات و(البروتوكول) الملحق بها -الموافق عليهما بالمرسوم الملكي رقم (م / 4) وتاريخ 28 / 2 / 1403 هـ، والمعدلة (بالبروتوكول) الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م / 11) وتاريخ 5 / 5 / 1412 هـ وذلك لمدة خمس سنوات اعتباراً من 1 / 1 / 2019.

مذكرتا تفاهم مع أكاديمية

مكافحة الفساد ومكتب الأمم المتحدة

عد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (59 / 231) ورقم (59 / 232) المؤرخين في 15 / 14402 / هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرتي تفاهم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية وكل من: الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

تعيينات وترقيات للمرتبتين الـ 14 والـ 15

وافق مجلس الوزراء على تعيين وترقيات للمرتبتين الـ 14 والـ 15 ووظيفة وزير مفوض، وذلك على النحو التالي: تعيين ناصر بن أحمد بن عبد الرحمن الخريصي على وظيفة (وكيل الإمارة للشؤون الأمنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بإمارة منطقة تبوك، ترقية عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله السدحان إلى وظيفة (نائب الأمين العام) بالمرتبة الخامسة عشرة بداره الملك عبدالعزيز، ترقية ضيف الله بن بدر بن فائز العتيبي إلى وظيفة (مدير عام جمرك) بالمرتبة الخامسة عشرة بالهيئة العامة للجمارك، ترقية أحمد بن جزاء بن حماد الشيخ إلى وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية، ترقية حسين بن حمد بن محمد المري إلى وظيفة (مدير عام فرع الدمام) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ترقية سعيد بن خلف بن بخيت الغامدي إلى وظيفة (مدير عام فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ترقية أحمد بن عبد الله بن عبدالعزيز أبو عباة إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة

عشرة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
كما وافق مجلس الوزراء على تعيين الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد، والأستاذ سبتي بن سليمان السبتي عضوين في مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل من المتخصصين وذوي الخبرة في مجال عمل الهيئة لمدة ثلاث سنوات.
وأطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقارير السنوية لوزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ودارة الملك عبدالعزيز، وصندوق التنمية الزراعية، عن عام مالي سابق، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.



النائب العام: هدفنا الإنجاز وتحري العدالة وحفظ الحقوق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614205>

الرياض - «الحياة» | منذ 11 ساعة في 4 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 4 ديسمبر 2018 / 18:38
أكد النائب العام الشيخ سعود المعجب أن الرسالة التي تريد النيابة نقلها للمواطنين من خلال الجولات الميدانية لمناطق ومحافظات المملكة «هي أن المواطن والمقيم محل اهتمام وعناية من قبل ولاية الأمر، وهدفنا في النيابة الإنجاز وتحري العدالة وحفظ الحقوق».
وأشار المعجب في ختام زيارته لمنطقتي الجوف والحدود الشمالية ومحافظات القريات، التي بدأها الأحد الماضي، إلى أن اللقاءات التي جمعته بالعاملين في فروع النيابة ودوائرها كانت تحمل رسالة لهم بحرص النيابة العامة على تجويد أدائهم لمواكبة تطور جهاز النيابة لتحقيق الأهداف المنشودة منه بما يتلاءم مع رؤية المملكة 2030.
وقال: «إننا في جهاز النيابة حريصون على أن نكون في تواصل مع العاملين من خلال مثل هذه الزيارات لهم في مكاتبهم».
وكان النائب العام التقى خلال جولته في عدد من مناطق ومحافظات المملكة بالمراجعين ومديري الإدارات الحكومية والقطاعات الأمنية والعاملين في فروع النيابة ودوائرها، وبحث كل ما من شأنه تسهيل إجراءات معاملات المواطنين والمقيمين، وتطوير أداء الفروع والدوائر في تلك المناطق والمحافظات.



وزارة العدل تؤهل • مصلحيها «ببرامج تدريبية متقدمة ومعايير عالمية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1723023>

أقامت وزارة العدل ممثلة بمبادرة تفعيل منظومة المصالحة في المملكة برنامجاً تدريبياً تحت عنوان (المصلح المؤهل)، يستهدف مصلحي المحاكم من خلال برنامج تدريبي متقدم يتضمن تطبيقات محاكاة لقضايا واقعية واقتراضية معززة بالناقشات العملية وذلك وفق أعلى المعايير والممارسات العالمية ومواءمتها للزراعات المحلية.

وعدّ معالي نائب وزير العدل الشيخ سعد بن محمد السيف خلال ختام الدورة وتسليمه الشهادات للمتدربين، المصالحة ركيزة أساسيةً ووسيلة مساندة لفض النزاعات وفق تعاليم الشريعة الإسلامية ودورًا اجتماعيًا مهمًا نحو الحفاظ على كيان الأسرة الواحدة، ولما للصلح من بعد وأثر على الحد من تدفق القضايا والدعاوى إلى الدوائر القضائية وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة.

وأكد مدير مبادرة تفعيل منظومة المصالحة في مكتب تحقيق الرؤية بوزارة العدل المهندس رائد المنصور من جهته، أن سلسلة الدورات التدريبية للمصلحين في المحاكم تمتاز بكونها ورشاً تدريبية تركز على الجانب التطبيقي من خلال تطبيقات المحاكاة للقضايا الفعلية والافتراضية والمناقشات التفاعلية لتعزيز مهارات الصلح للمتدربين وفق أفضل الممارسات العالمية ومن مدربين عالميين متخصصين في مجال الوساطة والمصالحة بين المتنازعين. ولفت المنصور النظر إلى أن الدورة انطلقت مطلع الأسبوع الماضي في مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية واستمرت لمدة ثمانية أيام متتالية، وذلك ضمن برنامج المصلح المؤهل بمرحلته الثانية وفق الخطة والمسار المنهجي لتفعيل منظومة المصالحة والوساطة في المملكة وتعزيزها، وهو أحد البرامج التي ينفذها مكتب تحقيق الرؤية بوزارة العدل ممثلاً بمبادرة تفعيل منظومة المصالحة بالمملكة، مؤكداً أن التدريب يتم طبقاً لأفضل الممارسات العالمية وبالشراكة مع مكاتب الوساطة الأميركية والأوروبية للاستفادة من الخبرات العالمية في مجال الوساطة والمصالحة بين المتنازعين. يشار إلى أن برنامج (المصلح المؤهل) انطلق بمرحلته الأولى في أكتوبر الماضي بالعاصمة الرياض وقدمت فيه الدورة لأول مرة في الشرق الأوسط باللغة العربية، واستهدفت (20) مصلحاً يمثلون سفراء المصالحة في مختلف محاكم المملكة، والمستهدف خلال الفترة المقبلة تأهيل ما يربو على (170) مصلحاً في محاكم المملكة المختلفة، يحصل المصلح بعد اجتيازها على شهادة صادرة من جامعة (Strathclyde) البريطانية بجلاسجو، كوسيط (مصلح) معتمد بواقع حصوله على (60) ساعة تدريبية. الجدير بالذكر أن هذا البرنامج التدريبي يأتي ضمن حزمة من برامج مبادرة تفعيل منظومة المصالحة وهي إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني 2020 في مكتب تحقيق الرؤية بوزارة العدل، وذلك لتكون المصالحة والوساطة الخيار المفضل اجتماعياً واقتصادياً لحل النزاعات.



7 أهداف في حملة الـ 1000 يوم من حياة الأم والطفل

تعزيز مفهوم التغذية ورفع مستوى الوعي المجتمعي أبرزها

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/602543>

سعد آل منيع - جدة

اختتمت فعاليات حملة «1000 يوم» من حياة الأم والطفل والتي نظمها برنامج الأمان الأسري الوطني وبالتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بجدة، وقالت الدكتورة سارة عابد المدير الإقليمي لبرنامج الأمان الأسري الوطني بالمنطقة الغربية أن رؤية البرنامج في هذه الحملة سعت إلى توعية المجتمع بأهمية الاعتناء بحياة الطفل لأول «1000 يوم» وذلك أحد وأهم القنوات الأساسية لتحقيق الوقاية من العديد من المشاكل والقضايا الصحية المتعلقة بحياة الأم والطفل، وأضافت أن الهدف من الحملة هو تعزيز مفهوم التغذية السليمة لدى الأم والطفل عن طريق برامج تثقيفية بالإضافة إلى البرامج والأنشطة البدنية التي تعزز الصحة النفسية والاجتماعية لدى الأم

باكلكا : بادرة إنسانية رائعة لتركيزها على أهمية حياة الطفل والأم
أكد العميد مهندس خالد باكلكا المدير التنفيذي للتشغيل بالقطاع الغربي أن الحملة بادرة إنسانية رائعة في المقام الأول لتركيزها على أهمية حياة الطفل والأم وبالذات الجانب الصحي والنفسي والاجتماعي، وأضاف أن للأمم دوراً أساسياً في

توفير الحياة السليمة للطفل في مراحل نموه الأولية لذا أصبح من المهم إدراج أهمية صحة الأم من أجل الوصول إلى الهدف المنشود ألا وهو حياة مثالية للطفل، وأكد أن تنوع مشاركة الأقسام يأتي دلالة على أهمية الأدوار التي تقدمها في التأثير على حياة الطفل والأم، فهناك جوانب أخرى لرعاية الأطفال غير الجوانب الصحية وعلى سبيل المثال جانب الأمان الأسري والسلامة المنزلية علاوة على أهمية الجوانب الاجتماعية والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على دور الأم في رعاية الطفل، وهنا يأتي دور الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني في نشر مثل تلك الرسائل السامية في أهمية رعاية الأسرة بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني.



ادعاء "الصحة" لم يثبت بعد.. إيقاف بطل مقطع "لو عنده

واسطة" بسبب دين 123 ألفاً

مصادر: قضية "الصحة" خرج منها بكفالة فوقع أمر قبض آخر

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018م

<https://sabq.org/smkpB3>

محمد الموسوي - جازان

كشفت مصادر لـ "سبق" أن بطل مقطع "لو عنده واسطة نقلتموه" تم الإفراج عنه بالكفالة أمس في قضية المقطع التي سُجّلت ضده؛ إذ لم تثبت التهم التي وجهتها الجهة المدعية حتى الآن، ولم يظهر قيامه بالتصوير في المقطع المتداول، وإنما تم تصويره من قبل آخرين وهو يشكو من جراح عدم نقل مريضه. وتفضيلاً، أكدت المصادر أن المواطن استمر توقيفه حالياً ليس على ذمة القضية، إنما على قضية حقوق مالية خاصة بأمر من محكمة محافظة بيش، وليس في القضية النابعة من شكوى له رصدها أشخاص موجودون في المستشفى عبر فيديو، لقي تداولاً واسعاً، ورُداً من الصحة. وأكد "غ.ع"، أحد أفراد أسرته، أن الموقوف مدين بمبلغ 123 ألف ريال، ويعول أسرته من الضمان الاجتماعي، وليس له من أبنائه موظفون. مشيراً إلى أن دعوى صحة جازان -ممثلة في مستشفى بيش- لم تثبت؛ وأُطلق بالكفالة، ولكن الديون أعادته للتوقيف.

وردت صحة جازان عبر بيان صحفي على ما ورد في مقطع فيديو لمواطن، تم تصويره في مستشفى بيش وهو غاضب من عدم نقل مريض له، وأظهره الفيديو وهو يتحدث قائلاً إن مريضه لو كان قريب مسؤول أو لديه واسطة لكان قد تم نقله فوراً. في إشارة إلى عدم إحالة المريض إلى مستشفى متقدم.

وتفضيلاً: قالت الصحة في البيان: بخصوص مقطع الفيديو الذي تم تداوله، ويشير إلى أحد المرضى الذين تم استقبالهم بمستشفى بيش العام يوم الجمعة 22 / 1440 هـ في تمام الساعة 7:25 صباحاً، ويعاني ضعفاً مزمنًا بعضلة القلب cardiomyopathy، ويعتمد على المدرات البولية التي توقف عن تناولها في الفترة الأخيرة دون الرجوع للطبيب المختص، ويعاني مرض السكري، ويستخدم الإنسولين، ويشكو من ورم في الجزء السفلي من الجسم، وصعوبة في التنفس.. فقد تم إجراء الكشف الطبي عليه من قبل الطبيب في تمام الساعة 7:33 صباحاً، وتم إعطاؤه الأدوية اللازمة، وبدأت حالته بالتحسن. ونظرًا لمطالبة ذوي المريض بنقل الحالة مباشرة بالإسعاف دون إجراء التنسيق الطبي إلى مستشفى الأمير محمد بن ناصر فقد تم إيضاح الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات، وتم تنويم الحالة في تمام الساعة 10 صباحاً، والبدء بإجراءات التحويل عبر نظام "إحالي" الإلكتروني وفق المتبع. وقد رفض ذوو المريض استكمال إجراءات التحويل.

وتابعت: طلب ذوو المريض إخراجه من المستشفى يوم السبت 23 / 3 / 1440 هـ على مسؤوليتهم، وقاموا بتعبئة النماذج الخاصة بذلك. علماً بأن الصحة خصصت الرقم 937 لاستقبال شكاوى المرضى وملاحظاتهم للتعامل معها بمهنية بأسرع وقت ممكن.

وتؤكد الصحة في جازان اهتمامها بتقديم الخدمات الصحية اللازمة لجميع المرضى، وحرصها على معالجة أية ملاحظات أو تقصير يردّها عبر القنوات الرسمية.. متمنين الصحة والسلامة للجميع.



1538 موثقاً بينهم 12 امرأة يقدمون 12 خدمة للمستفيدين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614315>

الرياض - «الحياة» | منذ 14 ساعة في 5 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 5 ديسمبر 2018 / 15:27
كشفت وزارة العدل أن إجمال عدد الموثقين بلغ 1538 موثقاً وموثقة (1512 رجلاً، و26 امرأة)، يقدمون 12 خدمة للمستفيدين.

وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني وافق أخيراً، على اللائحة الجديدة للموثقين، التي تتوافق مع رؤى وتوجهات الوزارة في إشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق ودعم الموثقين، وإتاحة مزيداً من الصلاحيات لهم وتجويد أعمالهم.

ومنحت اللائحة الموثق حق تقاضي مقابل مالي على ما يوثقه، من دون الإخلال في حق الوزارة في تحديد وتنظيم ذلك، وأجازت له أيضاً توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم بما لا يخل في القوانين الوطنية في البلد المراد إجراء عملية التوثيق فيه، ومن دون إخلال بالاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.

وتضمنت اللائحة صلاحيات جديدة للموثقين تمثلت في أن يعهد إليهم توثيق العقود، وتوثيق الديون وتسلمها، وبيع وإفراغ العقارات، والرهن وتعديله وفكّه، وقسمة المال المنقول، وإصدار الوكالات وفسخها، وعقود الإجارة، وعقود تأسيس الشركات وملاحق التعديل وقرارات ذوي الصلاحية فيها، وإقرار الكفالة الحضورية والغرمية وفكها، والإقرار بالديون وتسلمها والتنازل عنها، والتصرفات الواقعة على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، والعقود الواقعة على المال المنقول.

وعرّفت اللائحة الموثق بأنه من يعهد إليه القيام بأعمال كاتب العدل أو بعضها بموجب رخصة صادرة من وزارة العدل، ونصت على أن تصدر رخصة التوثيق من وزير العدل، وتكون مدتها خمس سنوات.

وفيما يخص معاقبة الموثقين المخالفين؛ شددت اللائحة على عدم إخلال العقوبات الإدارية الواردة في اللائحة في دعوى التعويضات لمن لحقه ضرر أو أي دعوى أخرى أمام الجهة المختصة.

وتأتي هذه اللائحة ضمن جهود وزارة العدل في تطوير وتحديث لوائحها وتنظيماتها وآليات العمل لتكون متواءمة مع مشاريع وخطط الوزارة ومبادراتها التطويرية في قطاعي القضاء والتوثيق.

وتُعد خدمة الموثق التي يمكن الاستفادة منها عبر بوابتها mwathiq.sa من أبرز خدمات وزارة العدل التي أسندتها للقطاع الخاص؛ بهدف تسهيل إجراءات عملية التوثيق على المستفيدين، وأيضاً من أجل دعم الاقتصاد الوطني و«رؤية المملكة 2030».



دورات لتحسين مهارات التعامل مع أطفال «التوحد»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614331>

لرياض - «الحياة» | منذ 7 ساعات في 5 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 5 ديسمبر 2018 / 18:50
يستقبل مركز أبحاث التوحد في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض، 24 مشاركاً من المختصين والأهالي في النسخين الثانية والثالثة من دورة «فني سلوك مسجل»، خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الجاري، وذلك بعد نجاح النسخة الأولى في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، الماضي بمشاركة 12 أخصائية من مدن الرياض، تبوك، الخبر، الظهران، إذ يُقدّم البرنامج لمدة أسبوعين بشكل شهري في المركز.
وأكد أخصائي تحليل السلوك التطبيقي المعتمد أحمد عيد، أن هذه الدورة والتي يستفيد منها العاملون في مجال اضطراب طيف التوحد مثل أخصائيي التربية الخاصة والنطق والنفسيين، وأسر الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد تستوفي الشروط العالمية الخاصة بالبورء العالمي لتحليل السلوك التطبيقي والتي تؤهل المشاركين الراغبين للتقدم لاختبار البورء للحصول على درجة فني سلوك معتمد.
وبين أن هذه الدورة تعمل على تحسين قدرات ومهارات المستفيدين للعمل على تطوير المهارات والتعامل مع سلوكيات الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد، وذلك بالتدريب على محاور رئيسة كمبادئ تحليل السلوك التطبيقي، قياس السلوك، الرسوم البيانية، التقييم الوظيفي للسلوك وإدارة المشكلات السلوكية وتعليم المهارات.
بدورها، أشارت منسقة برنامج تحليل السلوك التطبيقي في مركز أبحاث التوحد الاخصائية العنود آل سعود، إلى أن هذا البرنامج يقام للمرة الأولى باللغة العربية في السعودية، ما سيسهم في رفع جودة الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد وذويهم.
ولفتت إلى أن البرنامج يأتي ضمن برامج رئيسة أخرى تهدف الى تأهيل اخصائيين في مجال تحليل السلوك التطبيقي على مستويات أعلى، مثل درجة أخصائي حاصل على الماجستير، وأخصائي مساعد حاصل على درجة البكالوريوس في تحليل السلوك حسب تصنيفات البورء العالمي في تحليل السلوك.



«الشورى» يستعيد جدل إغلاق المحطات والصيدليات وقت

الصلاة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614346>

الرياض - نجود سجدي | منذ 5 ساعات في 6 ديسمبر 2018 - آخر تحديث في 5 ديسمبر 2018 / 20:37
أعاد مجلس الشورى السعودي اليوم (الأربعاء)، الجدل حول إغلاق المحال خلال وقت الصلاة، وهو جدل ينقسم نحوه السعوديون، سواءً تحت قبة المجلس أو خارجها، بين مؤيد ورافض. إذ طالب عوصو لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

الدكتور عبدالمحسن آل الشيخ، بتبني توصية عدم إلزام محطات الوقود والصيدليات بالإغلاق في أوقات الصلاة، «من أجل التيسير على الناس أمور ديناهم» بحسب قوله.

وقال في مداخلة: «من الأعداء المبيحة للتأخر عن صلاة الجمعة والجماعة؛ المرض، والسفر»، مضيفاً أن «الحاجة تكون ضرورية للصيدليات ومحطات الوقود، لتزود المسافرين بالوقود، أو لحاجته إلى دواء من الصيدلية.»

وطالبت اللجنة في توصيات تقدمت بها إلى المجلس، بدعم جهاز الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، «لتعزيز دورها الوقائي الميداني والبرامجي الذي تقوم به وفق تنظيمها لضبط السلوك العام ورعاية قيم المجتمع.»

ودعت اللجنة، الهيئة إلى تكثيف جهودها لتعزيز الأمن الفكري في المجتمع، ونشر مبدأ الوسطية والاعتدال، من خلال ما تقدمه الهيئة من برامج وقائية، وكذلك إلى دعم دورها الميداني للقيام بمسؤولياتها.

بدوره، طالب العضو الدكتور علي التميمي بعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، بدمج بعض أفرع الهيئة ومراكزها في المدن الرئيسية، لتقليل النفقات وزيادة عدد العاملين في الميدان.

من جهته، أشار العضو الدكتور عبدالله السعدون إلى غياب الدعم عن الهيئة، حتى بعد التنظيم الجديد الذي أسند إليها اختصاصات جديدة، فيما تم إسناد بعض اختصاصاتها إلى جهات أخرى.

ووافق المجلس في نهاية المناقشة، على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرهما إلى المجلس في جلسة مقبلة.

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

وفي موضوع آخر، انتقد أعضاء من «الشورى» اليوم، أداء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، على رغم إجماعهم على دورها «الهام» للاقتصاد السعودي، ودورها المأمول في العناية والاهتمام بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وزيادة مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم التنمية المستدامة، وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي، وتحقيق نقلة نوعية في إيجاد فرص عمل للشباب عاطلين من العمل.

وقال العضو الدكتور سعدون السعدون: «إن إسهام المنشآت الصغير والمتوسطة في اقتصاد المملكة ما يزال ضعيفاً سواءً لناعية القدرة على التوظيف أو الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، أو التشابك والترابط مع المنشآت الكبيرة.»

وأضاف أن «وضع هذه المنشآت في خطر، فهي لا تتحمل أي هزة في الاقتصاد أو زيادة في الرسوم، ولا يمكن أن تتحمل أي خسائر نتيجة صغر حجمها ورأس مالها»، لافتاً إلى أن «غالبية المنشآت الصغيرة تخرج من السوق خلال السنوات الخمس الأولى.»

وسأل السعدون عن دور الهيئة في دعم هذه المنشآت، مطالباً الهيئة بدعمها. وقال: «يجب على الهيئة توجيه دفة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة»، مستشهداً في إحصاءات الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017، مبيناً أن «حوالي 452.923 منشأة نسبتها 48 في المئة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تعمل في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وهو قطاع مستورد لا ينتج، لذلك أمام الهيئة تحد كبير، وهو كيفية تحويل غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى منتجة، وليست حلقة وصل بين ما يتم استيراده والمطلوب محلياً.»

ولفت إلى أن نجاح هذه المنشآت مرتبط في دورها الهام في الإنتاج واستهداف خفض الواردات وصناعتها محلياً، في ظل توجه الدولة إلى زيادة المحتوى المحلي باعتباره أحد أهداف «رؤية المملكة 2030»، وعلى الهيئة التركيز على استراتيجية تكامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة.

وأضاف «تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عدم توافر قنوات التمويل المناسبة لهذا القطاع، وبالذات الناشئة والمبتدئة منها، في ظل ارتفاع نسبة المخاطرة، وعدم وجود ضمانات كافية تضمن حقوق جهات التمويل، على رغم ما يبذله برنامج كفاءة الذي يعمل تحت إشراف صندوق التنمية الصناعية السعودي.»

وطالب الهيئة بالعمل على تطوير سياسات وأنظمة التمويل الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقويم ومراجعة أداء الصناديق الحكومية التي يفترض أن تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعليها تهيئة المنشآت للدخول بمنتجاتها إلى الأسواق العالمية بالتعاون مع هيئتي المواصفات والمقاييس، والصادرات السعودية.

من جانبه، قال العضو الدكتور سلطان آل فارح: «إن حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة يتنامى ويكبر، والهيئة لا تستطيع مجاراة ذلك، لعدم الاستقلالية الإدارية، وأيضاً عدم وجود عدد كافي من الموظفين والموظفات فيها.»

وأضاف أن «الهيئة لم تقدم حتى الآن شيئاً لتلك المنشآت مثل التنسيق مع الجهات المختلفة لوضع شرائح للرسوم الأخيرة، فيما اهتمام الهيئة مركز على المدن الكبرى، بينما أكثر من 40 في المئة من هذه المنشآت خارج تلك المدن»، مشيراً إلى غياب التنسيق الحقيقي لدعم المنشآت مع البنوك ومصادر التمويل المختلف، وطالب بفتح مكاتب في مناطق المملكة «حتى

نحارب التستر ون دعم الاقتصاد السعودي الذي تشكل غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.» من جانبه، اعتبر العضو الدكتور خالد السيف أن أكبر دعم يقدم إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو بمكافحة التستر في القطاع، ما يعزز من إنتاجيته.

وكانت لجنة الاقتصاد والطاقة في المجلس، طالبت خلال الجلسة، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإسراع في إعداد استراتيجية قطاع التمويل لدعم نمو المنشآت، وتحديد أسباب تعثرها ودراساتها، ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

ودعت اللجنة، الهيئة إلى الإسراع في إنجاز المبادرات التي تسهم في تمكين ريادي الأعمال والحاضنات وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الآليات والإجراءات التي ستأخذها لمكافحة ظاهرة التستر التجاري.

مطالبات بتعيين نساء مسعفات في «الهلل الأحمر»

طلبت اللجنة الصحية في مجلس الشورى، هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة للوصول إلى الحالات الإسعافية بأسرع وقت.

ودعت اللجنة، الهيئة إلى تكثيف الجهود بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والخيرية لزيادة التوعية والتدريب على دورات الإسعافات الأولية في مناطق المملكة كافة، والتنسيق مع الجهات المعنية للعمل على زيادة المخصصات المالية لسد الاحتياج الإسعافي وزيادة مخصصات التدريب والتأهيل.

وجددت اللجنة، المطالبة بإشراك العنصر النسائي في الخدمات الإسعافية ومواجهة الحالات التي تتطلب تقديم هذه الخدمات، مطالبة «الهلال الأحمر» بدراسة إمكانية رفع مستوى المسعفين لعمل جراحات ضرورية.

إلا أن هذه التوصية لاقت رفض أعضاء، فقال الدكتور عطا السبتي، إن «دور المسعف معروف ولا يمكن أن يتجاوز» ويقوم بعمل الطبيب المختص»، مقترحاً تجهيز سيارات الإسعاف تجهيزاً كاملاً.

وردت الدكتورة نورة المساعد بأن المقصود من الجراحات «تخفيف العناء على المستشفيات، مثل إدخال أنبوب الهواء في حالات الحوادث، وفتح ثقب للأنبوب يعتبر جراحة.»



«نزاهة» تعقد منتداها السابع للاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة

الفساد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1723141>

شكر معالي نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأستاذ عبدالمحسن بن محمد المنيف، صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، على رعايته الكريمة لمنتدى «نزاهة» السابع، للاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد 2018م، الذي ينطلق الأحد القادم 2 / 4 / 1440 هـ، بفندق هيلتون جدة بعنوان «مخاطر الفساد وسبل التعامل معها». وأشار معاليه إلى أن المملكة لا تألو جهداً للعمل على تعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومشاركة المجتمع الدولي، منها الاحتفاء بهذا اليوم الدولي لمكافحة الفساد من خلال عقد هذا المنتدى.

وأكد معاليه أهمية انعقاد المنتدى لما يطرحه من موضوعات مهمة يناقشها خبراء ومختصون من الداخل والخارج تتناول مخاطر الفساد وسبل التعامل معها، ودعا مؤسسات القطاعين العام والخاص وأفراد المجتمع للتفاعل مع هذه المناسبة.

ويأتي انعقاد هذا المنتدى انطلاقاً من مشاركة المملكة المجتمع الدولي للاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد 2018م، وإنفاذاً لما تضمنه تنظيم (نزاهة) الذي يقضي بعقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد. ودعت «نزاهة»، المهتمين للحضور والمشاركة في المنتدى والتسجيل من خلال الرابط: <http://nazaha.sa/rsr>.



«الشورى» يقر مشروع نظام صندوق الاستثمارات لتعزيز الرؤية»

التأكد من قدرات ولياقة الممارسين للاستمرار في العمل الميداني

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/602709>

جابر المالكي - الرياض

وافق مجلس الشورى أمس على مشروع نظام صندوق الاستثمارات العامة بعد الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد الطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مشروع النظام. ويأتي مشروع النظام تماشياً مع رؤية المملكة 2030 وتطلعات صندوق الاستثمارات العامة بأن يصبح أحد أكبر الصناديق الاستثمارية السيادية على مستوى العالم، ولتعزيز دور الصندوق في تحقيق أهداف رؤية المملكة، حيث تضمن مشروع نظام صندوق الاستثمارات العامة (المعدل) تغييرات جوهرية وعديدة على نظام صندوق الاستثمارات العامة الحالي الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/24 وتاريخ 1391/6/25 هـ، وذلك بزيادة عدد مواد النظام من 10 إلى 32 مادة، وأن تكون له شخصية اعتبارية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري. وطالب المجلس في قرار آخر اتخذه خلال الجلسة هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتأكد من قدرات ولياقة الممارسين الصحيين للاستمرار في العمل الميداني الإسعافي، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للعمل على زيادة المخصصات المالية لسد الاحتياج الإسعافي وزيادة مخصصات التدريب والتأهيل. ودعا المجلس في قراره الهيئة إلى تكثيف الجهود بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والخيرية لزيادة التوعية والتدريب على دورات الإسعافات الأولية في كل مناطق المملكة. كما طالب المجلس هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة للوصول إلى الحالات الإسعافية بأسرع وقت. كما طالب مجلس الشورى في قرار آخر بدعم المركز الوطني للوثائق والمحفوظات مادياً وبشرياً بما يمكنه من القيام بأعبائه ومهامه، وإحداث بناء مستقل للمركز يتوفر فيه الأمن والسلامة والسعة لاستيعاب جميع الوثائق التاريخية وغير التاريخية، ويكون الوصول إليه سهلاً وميسوراً عوضاً عن مقره الحالي.

تعزيز الدور الميداني لـ «الأمر بالمعروف»

ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي 1438/1439 هـ. وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بدعم جهاز الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتعزيز دورها الوقائي الميداني والبرامجي الذي تقوم به وفق تنظيمها لضبط السلوك العام ورعاية قيم المجتمع. كما طالبت اللجنة الهيئة بتكثيف جهودها لتعزيز الأمن الفكري في المجتمع ونشر مبدأ الوسطية والاعتدال من خلال ما تقدمه الهيئة من برامج وقائية.

معالجة تلوث المياه السطحية والجوفية

طالب المجلس وزارة البيئة والمياه والزراعة بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية لمعالجة تلوث المياه السطحية والجوفية لجميع مناطق المملكة، وسرعة تنفيذ نتائج الدراسة المتعلقة بإنشاء شبكة نقل للمياه تربط مناطق المملكة وتوفير الدعم المالي لها.

وشدد المجلس على الوزارة بالسعي إلى إنشاء مركز وطني لكفاءة استخدام المياه، وإيجاد برامج علمية مشتركة بين الوزارة والجامعات والقطاع الخاص تهدف إلى تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية لتلبية متطلبات سوق العمل في مجالات البيئة والمياه والزراعة.

ودعا المجلس الوزارة إلى إطلاق مبادرة تهدف إلى تحويل قطاع الماشية من الأسلوب التقليدي في التربية إلى صناعة تعتمد على الأساليب الحديثة، وتضمن تقاريرها القادمة نسب الإنجاز المتحققة في مبادرات برامج التحول الوطني لقطاعات الوزارة.

تحديد أسباب تعثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإسراع في إعداد استراتيجية قطاع التمويل، لدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحديد أسباب تعثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودراساتها، ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها. ودعت اللجنة في توصياتها الهيئة إلى الإسراع في إنجاز المبادرات التي تسهم في تمكين ريادي الأعمال والحاضنات وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الآليات والإجراءات التي ستستخدمها لمكافحة ظاهرة التسرر التجاري.



اعتداء على وكيل مدرسة بالطعن والضرب في الطائف..

والتعليم "تحقق"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1690466>

محمد الزبيدي (الطائف)

شكلت إدارة تعليم الطائف لجنة عاجلة للتحقيق في حيثيات تعرّض وكيل مدرسة ابتدائية للضرب والطعن، من شقيق أحد الطلاب بعد منع الوكيل السماح باستئذانه لطلاب من أقاربه. وأوضح لـ«عكاظ» المتحدث باسم تعليم الطائف عواض الخديدي أن شقيق طالب اعتدى على وكيل المدرسة أثناء اليوم الدراسي، عند محاولته الاستئذان لطلاب من أقاربه ورفض وكيل المدرسة السماح بإخراجهما دون ولي أمرهما حسب النظام، حيث تعرض للضرب والطعن بألة حادة، مشيراً إلى أن حالته الصحية مستقرة والله الحمد، وتم إبلاغ الجهات الأمنية التي باشرت متابعة القضية، فيما وجه مساعد المدير العام للشؤون التعليمية فهاد الذويبي بتشكيل لجنة للتحقيق في حيثيات الواقعة، والرفع بتقرير مفصل عنها تمهيدا لاستكمال الإجراءات النظامية حيالها.

من جهتها، علمت «عكاظ» أن شرارة الخلاف انطلقت بتبرير شقيق الطالب في بداية الأمر طلب الاستئذان للطلاب بهطول أمطار وتلبّد السماء بالغيوم وقتها، فتداعى الشد والجذب ليعتدي بالضرب على الوكيل، ووفق مصادر «عكاظ» فإن هذا الاعتداء الثاني الذي يتعرض له الوكيل من أقارب المعتدي، حيث تعرض لضرب قبل عام وبعد وصول القضية إلى الجهات الأمنية تم التنازل ودياً. وباشرت الدوريات الأمنية المدرسة على الفور، وتم إرسال الوكيل للمستشفى وتماتل للشفاء، فيما بدأت الجهات الأمنية فتح ملف التحقيقات.



"العيسى": لجنة وزارية تعمل لمعالجة أوضاع الخريجين ومن ينتظرون الوظائف

أكد أنها تعمل منذ أكثر من عام وقطعت شوطاً طويلاً لوضع الحلول لهم

المصدر: جريدة سبق الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م

<https://sabq.org/LZPtQS>

عبدالحكيم شار - الرياض

كشف وزير التعليم، الدكتور أحمد العيسى، أن اللجنة الوزارية المعنية بوضع الحلول لمنتظري الوظائف ومعالجة أوضاعهم قد قطعت شوطاً جيداً، وهي تعمل منذ أكثر من عام على وضع الحلول لهم. وتفضيلاً، أوضح الدكتور "العيسى" خلال مشاركته في الجلسة الرئيسية من المؤتمر الدولي لتقويم التعليم صباح أمس الأربعاء، رداً على وجود منظومة لإمكانية إعادة تأهيل الخريجين مع شح الوظائف لاستثمار هذه الثروة الوطنية، أن هناك لجنة وزارية معنية بسياسات سوق العمل، يرأسها وزير الاقتصاد، بعضوية وزراء التعليم والعمل والخدمة المدنية والتجارة. وتابع: هذه اللجنة تعمل منذ أكثر من عام على وضع حلول لمن ينتظرون الوظائف في سوق العمل بكيفية معالجة وضعهم، وإعادة تأهيلهم، وتوجيههم إلى قطاعات معينة في السوق. وأضاف: الجانب الثاني هو كيفية موازنة سياسات سوق العمل؛ لتكون محفزة أكثر لتوفير وتوطين الوظائف. مشيراً إلى أن اللجنة الوزارية قطعت شوطاً جيداً في هذا الجانب، وتعمل بشكل سريع. متأملاً أن تكفل جهودها بالنجاح. وأفاد العيسى بأن وزارة التعليم تعمل من خلال منظومة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتحقيق الرؤية ببرنامج تنمية القدرات البشرية الذي يُعنى بقطاع التعليم والتدريب، وتطوير منظومة التعليم، وتطوير قدرات الشباب السعودي.. وهو يسير باتجاه إقراره قريباً. وأكد العيسى أن الوزارة لديها عدد كبير من المبادرات في برنامج جودة الحياة، و3 مبادرات رئيسية في برنامج تعزيز الشخصية الوطنية.

«حقوق الإنسان» في العيد السبعين لإعلانها العالمي

المصدر: جريدة الحياة الأحد 24 ربيع أول 1440 هـ - 2 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613691>

وليد محمود عبدالناصر

حتفل العالم هذا العام بالعيد السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي صار واحداً من أهم الوثائق الدولية في شأن حقوق الإنسان، بل يمكن اعتباره في التاريخ المعاصر الوثيقة الأم التي تفرعت عنها عهود ومعاهدات وبروتوكولات دولية فرعية عديدة غنيت بجزئيات تضمنها بشكل كلي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل أنواع ومكونات هذه الحقوق وفئاتها المختلفة ما بين حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وما بين حقوق مرأة وحقوق طفل وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وحقوق أقليات والحق في مكافحة التمييز، وما بين حقوق جماعية مثل الحق في التنمية وفي ممارسة السيادة على الموارد الطبيعية والحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وأخرى فردية، ثم نوعية جديدة من الحقوق تواكبت مع تقدم العلوم والتكنولوجيا، وفي مقدمتها الحق في المعرفة وما يرتبط بها من حقوق التعليم والبحث العلمي والحريات الأكاديمية، ثم حقوق إنسانية عامة لكافة البشر مثل الحق في الحياة والحق في مكافحة العنصرية، وكان منها في زمن مضى مكافحة «الفصل العنصري» (الأبارتيد)، ويبقى مكافحة التمييز على أساس اللون أو العرق أو المعتقد أو الأصل أو النوع أو غير ذلك، بالإضافة إلى الحق في مكافحة جريمة إبادة الجنس البشري وجرائم أخرى تتوزع ما بين جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفي مقدمتها التعذيب وغيره. ولا تعني أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفي حقيقة أن هناك ميراث إنسان هائلاً وتراكماً من التعاليم والبنود والأحكام الخاصة بالنص على حقوق الإنسان المختلفة والحض على احترامها، بل فرض احترامها واعتباره واجباً ومسؤولية للبشر في آن واحد. فقد امتلأت حضارات العالم القديم بالعديد من الأمثلة على الوعي بحقوق الإنسان وإدراك أهميتها ورفع لوائها، كما تضمنت الأديان السماوية المختلفة، بل وأيضاً العقائد الدينية وغير الدينية، مكوناً أساسياً من مكوناتها ممثلاً في حقوق الإنسان بفئاتها المختلفة، ولم تكن الثورات الكبرى في التاريخ الإنساني الحديث والمعاصر، بدءاً بالثورة الفرنسية لعام 1789، سوى نتيجة لعدم احترام فئة أو أخرى من فئات حقوق الإنسان أو مجمل هذه الحقوق من أساسها، وكانت تلك الثورات داعية لإصدار إعلانات خاصة بحقوق الإنسان وتبني إجراءات لضمان الالتزام بتلك الحقوق، ولم يكن العرب ولا المسلمون بمعزل عن تلك الدعوات بل كان لهم نصيب وافر فيها، فحضارات البلدان العربية القديمة مليئة بالأمثلة على ذلك من مصر إلى العراق إلى اليمن إلى شبه الجزيرة العربية إلى بلاد الشام إلى بلدان المغرب العربي الكبير إلى غير ذلك من بلدان عربية، كما أن عطاء الثقافة العربية في مجال حقوق الإنسان معروف ومتميز على مر العصور، أما رسالة الدين الإسلامي فقد نظر إليها كثير من العلماء، بمن فيهم بعض غير المسلمين، باعتبارها في جوهرها دعوة ذات طابع جذري لاحترام حقوق الإنسان وصون كرامته.

وعلى مدار العقود السبعة الماضية المنقضية منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تحقق الكثير من النجاحات، ولكن أيضاً حدثت العديد من الإخفاقات على الصعيد العالمي. ومن منظور تاريخي، يمكن القول أن جبهة حقوق الإنسان كانت إحدى الجبهات النشيطة والفاعلة والمؤثرة والتي ساهمت، سواء من خلال منظومة الأمم المتحدة، أو البلدان منفردة، أو بعض المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، أو من خلال منظمات المجتمع المدني، في نجاح المعركة العالمية لإسقاط نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) في جنوب إفريقيا، وهو الأمر الذي تحقق في عام 1994، فالأمر لم يقتصر فقط على قرارات إدانة أممية متكررة ومتصاعدة، أو بناء وعي عالمي أدى إلى بلورة رأي عام دولي معياً ضد «الأبارتيد»، أو فرض حظر على صادرات السلاح لنظام الفصل العنصري في برينوريا، مع الإقرار بحدوث انتهاكات لهذا الحظر، بل وصل الأمر إلى نشر تقارير حول أنشطة المؤسسات عبر الوطنية التي كانت تساعد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وجود نظام «الأبارتيد» واستمراره، ومن الإسهامات العربية في هذا المجال هو أن القائم على إعداد هذا التقرير لسنوات طويلة كان الفقيه القانوني المصري العربي الدولي الراحل الكبير الدكتور أحمد خليفة الذي شغل لسنوات طويلة عضوية ما كان يسمى آنذاك اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان لمكافحة التمييز وحماية الأقليات، وكان الهدف من هذا التقرير الدوري فضح هذه المؤسسات وكشفها أمام الرأي العام العالمي مما أدى إلى ظهور دعوات عالمية لمقاطعتها، حتى في بلدانها

الأصلية، ومثل ما يسمى «خوافز سلبية» دفعت الكثير من تلك الشركات إلى سحب استثماراتها في ووقف تجارتها وعلاقاتها الاقتصادية الأخرى مع نظام الفصل العنصري في بريتوريا، كما تعرض من استمر منها على هذا المنوال إلى عقوبات من غالبية حكومات العالم، بما في ذلك في مراحل متقدمة حكومات غربية عديدة. ومن النماذج الناجحة الأخرى في مسيرة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي منذ تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، حالة مكافحة جريمة «إبادة الجنس البشري»، والتي ارتبطت لاحقاً بجريمة أخرى وهي جريمة «التطهير العرقي»، وربما كان المثال الأنجح في الحالة الأولى هو التصدي لجريمة الإبادة التي حدثت في كمبوديا إبان سيطرة نظام «بول بوت» والخمير الحمر على السلطة في بنوم بنه ما بين عامي 1975 و1978، سواء من جهة المساهمة في إسقاط هذا النظام من خلال بناء كتلة دولية متعاظمة مناهضة لما ارتكبه هذا النظام من جرائم وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، أو في مرحلة ما بعد سقوط هذا النظام من جهة إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن جريمة الإبادة وغيرها من جرائم الحرب التي تم ارتكابها خلال سنوات حكم ذلك النظام أو حتى في الفترة اللاحقة لذلك، عندما تحول هذا النظام بعد سقوطه إلى معارضة مسلحة استمرت بعض عناصرها في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وشملت تلك المحاكمات المتهمين بارتكاب تلك الجرائم من المنتمين إلى أحزاب وجماعات أخرى في كمبوديا أيضاً.

ولئن كان ما تقدم ذكره في الفقرتين السابقتين يشير إلى حالتي نجاح ضمن نجاحات المعالجة الدولية لموضوعات حقوق الإنسان في السياق متعدد الأطراف، وبشكل أكثر تحديداً في إطار منظومة الأمم المتحدة، فإن مسيرة التعامل مع ملف حقوق الإنسان منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 شهدت الكثير من التحديات وواجهت العديد من الانتقادات والتساؤلات، ولا زالت. وبعض هذه التحديات والانتقادات والتساؤلات تعلق بموضوعات عامة وأخرى رتبقت بقضايا بعينها، وسوف نكتفي هنا بالإشارة إلى ما هو عام، مع إعطاء أمثلة محددة هنا وهناك. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعرض التعامل الدولي مع موضوعات حقوق الإنسان للتساؤل الجاد عن مدى نجاح منظومة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي في تحقيق التوازن المطلوب بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وما بين الحقوق الفردية من جهة والحقوق الجماعية من جهة أخرى، واعتبر ذلك انعكاساً لنشأة وتأسيس منظومة حقوق الإنسان العالمية في سياق معطيات منظومة قيمة بعينها وليس نتاج تفاعل منظومات قيمة متنوعة تنتمي إل ثقافات مختلفة ذات معطيات قد تتداخل وقد تتقاطع ولكنها ليست بالضرورة متطابقة وأحياناً تجاه بعض الموضوعات ليست بالضرورة حتى متشابهة. كذلك تعرضت المنظومة ومناهج التعامل المنبثقة عنها والمربطة بها لتساؤلات لا تقل جدية بشأن مدى تركيز المنظومة على مجال تعزيز الديمقراطية داخل البلدان مقارنة بتواضع الجهد على صعيد تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية، بما في ذلك في إدارة بعض المنظمات الدولية وعمليات وأجهزة صنع القرار الموجودة بها، سواء تلك التي تتناول موضوعات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد عجزت تلك المنظومة عن التعامل بفاعلية مع مسألة العقوبات المفروضة بشكل أحادي من دول تجاه دول أخرى، بدون أي مسوغ من الشرعية الدولية أو القانون الدولي، وبدون إقرار من المجتمع الدولي، خاصة ممثلاً في أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولم تفلح الجهود في الحد من تلك الظاهرة وفيما أفرزته من آثار سلبية على قدرة الشعوب التي تعرضت لتلك العقوبات من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الحياة ذاتها، خصوصاً أن هذا الاتجاه تكرر من عدة دول على مدار السنوات كوسيلة لمعاقبة دول أخرى دون وجود مبررات موضوعية لذلك. كذلك من الأمثلة التي نشير إليها هنا في مجال الانتقادات الموجهة للمنظومة الدولية هي تجمد أو تراجع حالات حقوق الإنسان في بعض مناطق العالم من حيث الانتهاكات التي تتعرض لها، وكذلك الحديث عن عجز تلك المنظومة أحياناً عن التصدي لانتهاكات تستهدف فئات بعينها، بالإضافة إلى الانتهاكات التي تستهدف أحياناً فئات المهاجرين أو اللاجئين أو النازحين في مناطق متعددة من العالم بشكل عام.

وتبقى مع كل ما تقدم قيمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه الوثيقة التي تحظى بأوسع توافق دولي في هذا المجال والتي تتصف بأعرض شمول متاح من جهة مضمونها، مع الإقرار بأن التطورات على الأرض تطرح كل يوم تساؤلات جديدة بشأن مكونات حقوق الإنسان وأفضل السبل لحمايتها وطبيعة الانتهاكات التي تتعرض لها.

التستر .. إعادة فهم مشكلة العامل الأجنبي ٢٠

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 23 ربيع أول 1440 هـ - 1 ديسمبر 2018م
http://www.aleqt.com/2018/12/01/article_1499256.html

د. محمد آل عباس

أشرت في المقال السابق إلى علاقة الاقتصاد السعودي بالعامل الأجنبي، وأنها علاقة ناجحة حتى اليوم، والتحديات الجديدة لا تغير من هذا الواقع شيئاً، العمال الأجانب كشركاء، ولكن يجب علينا جميعاً إدراك نوعية الشراكة المطلوبة اليوم التي حتماً قد اختلفت عن الشراكة القديمة، يجب على العمال الأجانب تحمل تبعات أكثر اليوم، لكن هذه التبعات لا تعني الاستغناء أبداً، بل تعني وضوحاً وشفافية، تعني مصداقية، تعني احتراماً متبادلاً، وتعني التعاون لتحقيق نمو اقتصادي يستوعب الجميع، فالمملكة ما زالت تزدخر بالخيرات، وهناك كثير مما ينتظر العمل للفوز به، "رؤية المملكة" تحمل كثيراً من النفحات الجميلة، ومشاريع جبارة تتطلب لنجاحها توافر تعداد بشري مع قدرة شرائية حقيقية. العلاقات الجديدة كما أراها- تتداخل بين حكومة ترغب اليوم في عدم التغاضي عن كثير من الحقوق الواجبة لها، فلقد تغير كثير من الوقائع الاقتصادية، والنفط لم يعد الممول الوحيد للمالية العامة، وهناك رسوم وضرائب واستثمارات لم تكن موجودة من قبل، فكر تمويل المالية العامة تغير بلا عودة، الحكومة شريك تنموي، ولكن هذه الشراكة ليست بلا استحقاقات، بمعنى أن الحكومة لم تعد عنصراً محايداً يتحمل التكاليف، والأصعب من المشاريع، بينما تترك المنافسة على الأرباح، عنتره لم يعد موجوداً في الفكر الحكومي الحديث، الاستدامة الاقتصادية تتطلب تجديد الموارد التي لم تعد تعتمد على الخامات الطبيعية، بل هناك اقتصاد المعرفة الذي يتطلب منتجات مريحة ذات عائد، هنا يجب فهم الحكومة، وماذا تريد بالضبط، الاقتصاد المعرفي الحديث المستدام يحتاج إلى الدعم الحكومي الذي لم يعد مجاناً. المواطن السعودي يطلب حياة عصرية كريمة، ومحطات عمل تناسب هذا، مع ما يتطلبه هذا من السكن في المدن العصرية، واستدامة الدخل عند مستويات أعلى، تحافظ على القدرة الشرائية التي تمتع بها لسنوات، مع توفير وظائف وتأمينات ضد التعطل عن العمل أو التقاعد، تكون متناسبة مع تكلفة الحياة عند المستوى المتوسط، "وهو مستوى متغير"، كما أن المواطن يدرك أنه في حاجة إلى مهارات أفضل بشرط أن تتيح له الفوز بفرص في العوائد التي يراها تنوزع وفقاً لقواعد اقتصاد المعرفة الجديدة، وهو في هذا مستعد لتقديم تنازلات تتعلق بالوقت والمكان والشروط. العمال الأجانب يريدون حياة آمنة، مع دخول متناسب مع الضرائب المتصاعدة، وتحقيق عائد يغطي تكلفة العقود التي أبرمها للعمل في المملكة، مع ضمان تدفق التحويلات التي تحقق متطلبات حياة مختلفة عن الواقع السعودي، وبغض النظر عن نوعية العمل "مسمى كان أو حقيقة" طالما تتحقق هذه الشروط، المواطن السعودي والعمال الأجانب يقومان بعقود ضمنية تضمن لكل منهما تحقيق الشروط السابقة، وهذه العقود تضمن دخولا مستدامة للمواطن، وأيضاً عوائد تضمن تحويلات مستدامة للعامل الأجنبي، وكما أشرت في المقال السابق إذا توافرت هذه الشروط بعقود نظامية، تقبلها الحكومة وتحقق شروطها المتعلقة بالمالية العامة، فإننا سنقدم حلاً جذرياً لمشكلة التستر، وهي تتضمن تشجيع المواطنين "بغض النظر عن كونهم على وظائف أو لا، تجاراً أو حكوميين" على أن يصبحوا ملاكاً حقيقيين، يتمتعون بالعوائد، وتحويل الأجانب أكثر إلى عمال حقيقيين يتمتعون بالعمل وعوائده فقط، وهذا - في نظري- يحتاج منا إلى قبول عقود تأجير المحال للعمال الأجانب "بصفتهم"، مع إعادة تقييم الرسوم، والاكفاء بضريبة القيمة المضافة، وتعديل مستوياتها فقط لتشمل شريحة أكثر. هذا التعديل سيحقق كثيراً، ومن ذلك زيادة الدخل الحكومي جراء زيادة الضرائب الناتجة عن دخول هذه الشرائح الجديدة، وأيضاً تحقيق دخول مستدامة للمواطنين، مع تقليص مستويات المخاطرة، وكذلك تقليل تكلفة مكافحة التستر والغش التجاري بكشف العقود الجديدة، مع إمكانية فرض شروط أشد في التوطين، كما أن المتطلبات الضريبية تفرض كثيراً من الإجراءات، مثل الفوترة والمحاسبة والتدقيق الضريبي وغيرها ما يوفر فرصاً وظيفية كثيرة للمواطنين. تبقى مشكلة عقود الكفالة، وهي عقود ضمنية أيضاً، يحصل من خلالها العامل على حرية العمل، مع ضمان دخل الكفالة للمواطن، وهي عقود أراها سيئة جداً، وتقضي محاربتها لإنهاء موضوع الكفالة نهائياً؛ حيث إن عقود التأجير تمنح العامل هذه الحرية المطلوبة، مع دفع الرسوم للدولة، وزيادة الضرائب، وأيضاً يتم كشف الغش، وتحمل المسؤوليات بدقة.

خيانة الوطن .. الجرم الذي لا يغفر!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614028>

عبد السلام المنيف

دائماً ما يتبادر في ذهني لماذا يخون البعض وطنه، ويساهم في تشويه صورته وسمعته، لدى المؤسسات السياسية والمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام المعادية والأجنبية، والتي تتغنى بالمثالية في المطالبة بالحرية والحياة الكريمة وحقوق الشعوب، ولكن أيديها ملطخة بدماء الأبرياء لتلك الشعوب، فلا يجدون إلا الخونة لتلميذهم وتمجيدهم بمقابل مُجز. الكثير من المعارضين، لا يملكون سبباً منطقياً لمعارضة النظام في وطنهم، لكنهم يملكون حُجة «قمع حرية الرأي»، والتي دائماً ما يستخدمونها في شعاراتهم وخطاباتهم، فحرية الرأي لديهم مبنية على أساسيات غير صحيحة، ولو كان لحرية الرأي لسان لنطق واستنكر كل ما يُنسب إليه منهم، حيث أنهم لا يبحثون عن حرية الرأي، بقدر ما يبحثون عن دمار الأوطان وتحقيق الأهداف الاستخباراتية السياسية. الأحداث الأخيرة التي وقعت، والحروب الإعلامية التي شنت علينا، كان من أهم أحد أطرافها هم المعارضين من أبناء هذا الوطن، ولا أعلم ما مدى حسرة الوطن حينها وآلمه، عندما يرى من كان في أعماق أحضانه مُعافى وآمن، يُهاجمه ويُساعد عدوه عليه، ولا يُبالي في إلحاق الضرر به، ومحاولة عزته وتمزيق وحدته، فقد كانت نبرات بعضهم تجاه الوطن خشنة وحادة، «وكان لسان حالك يقول حاشا أن يكون هذا سعودياً»، فسُاعد هذا الوطن الأوفياء، هم من كان لهم الفضل في التصدي لهذه الحملات الشرسة، والجام أفواه العُذو. الخيانة جُرم لا يُغفر، وعار سيظل مُلتصقاً بصاحبه حتى وفاته، ومهنة منبوذة لا يأخذ شرف زمام أمورها إلا البائعين لذنمهم وكرامتهم، وأولئك لا خير فيهم، فقد أظهروا عربون شرمهم في ما مضى، وأكدوا عليه الآن على أنهم دروع بشرية لأعداء أوطانهم، وأشبه بسلالم الصعود لتلك الجبهات الاستخباراتية والمنظمات شبه الحقوقية، التي تتناولهم كأدوات ليس إلا. سيبقى الوطن شامخاً يرفع أبنائه، ويمدهم بطاقته، ويقف لحمايتهم أينما حلوا وارتحلوا، ولن يتخلى الوطن عن مواطنيه البارزين به، عمن كانوا يمدونه بعواطفهم الصادقة، وعلى أتم الاستعداد للدفاع عنه وفداء بأرواحهم الطاهرة، وعلى رغم أن هؤلاء المعارضين أو بالأصح الخونة، سيُبالون وسام الاستحقاق ممن أوكلهم مهمة العار في ما بعد، وسيلتمسون بشاعة حالهم، إلا أن الندم لن يكون نافعاً حينها، عندما يتأكدون أنهم أصبحوا في موقع منبوذ وقصي ومُظلم، ينهشون أجسادهم حسرة، لأن المطاف انتهى بهم إلى مجاهل اللاهوية بعيداً عن الوطن.

رسوم الوافدين .. نقاط في الاعتبارات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 ربيع أول 1439 هـ - 3 ديسمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/12/03/article_1500121.html

د. صالح السلطان

كل قرار اقتصادي يستهدف تأثيرات. ولكن بعض التأثيرات الناتجة يتفق مع هدف مصدر القرار وبعضها ليس كذلك. ذلك أن الاقتصاد كالفيزياء لكل فعل رد فعل. والعبرة بمقارنة المحاسن بالعيوب وقوة كل منهما في حال وجود أو عدم وجود القرار. ومن ثم يتحول النقاش إلى معرفة الغلبة في التأثيرات. لكن تحصيل هذه المعرفة يجب أن تسبقه معرفة جيدة بالاعتبارات. القرار يبني على اعتبارات كثيرة. ويتقاطع العلم بها وتقييمها بين درجات من العلم والفهم والعدالة في النظر. وهنا محاولة لتجميع شتات الاعتبارات. سأذكر ما أراه أهم الاعتبارات. وكل اعتبار يتطلب تفصيلات كثيرة، ليس المقال مجالها. لكن يمكننا القول بشكل إجمالي إن هناك ما يتعلق بالمدى القصير جدا كالأسابيع والشهور، وهناك القصير إلى المتوسط كثلاث سنوات. وهناك المدى الطويل كـ15 عاما. وهناك المدى البعيد لعقود من الزمن، فكلما زادت المدة كان تغيير الأوضاع القائمة على الاعتماد على الوافدين أسهل. لكن السهولة لا تكفي. ماذا عن التكلفة؟ طول المدة يقلل التكلفة في جوانب، لكنه يزيدها في جوانب، مثل إطالة مدة البطالة. والاعتبارات الأخرى تؤثر في تحديد أهمية التقليل والزيادة في التكلفة. ولذلك طبعا صلة بالمرونة، أي مدى استجابة التوطين لتأثير الرسوم. وهذه الاستجابة يمكن تقسيمها أو النظر إليها من عدة اعتبارات، أهمها نوع المهنة والوقت. أما نوع أو طبيعة المهنة، فما مدى رغبة أو تقبل المواطنين للعمل في مهنة كذا التي يشغلها وافدون؟ وكلما كانت رغبة المواطنين بالوظيفة أقل، كان انتفاع التوطين من جراء رفع الرسوم أقل. ومن ثم فزيادة التدرج في رفع الرسوم مبلغا ووقتا أنسب. وأما الوقت فما مدى الاستجابة وقتيا؟ لأنه مع طول الوقت يفترض أن يوجد مواطنون يعملون في كل مهنة. ولا يتعارض ذلك مع استمرار غلبة عدد الوافدين في مهن بعينها. ففي بعض المهن يقبل المواطنون عليها قطعا، لكن توفير ما نحتاجه منها يتطلب وقتا. ومع الوقت يزيد عدد السكان. ومن ثم فالحاجة رقم (1) ليست إلى مغادرة وافدين موجودين "أقصد مغادرة نسبة كبيرة منهم"، ليحل مواطنون بدلا منهم. ولكن الحاجة رقم (1) تكمن في سد باب استخدام مزيد، إلا لحالات أو ظروف خاصة. وربما كانت مهن الطب والمحاسبة والهندسة أمثلة مشهورة. لكن سد أو شبه سد باب الاستقدام إلا لحالات خاصة ينبغي أن يصاحبه تساهل قوي في حرية تغيير الوافدين لأصحاب العمل، ضمن ضوابط وقيود. وقد سبق أن كتبت عن هذا الموضوع أكثر من مرة. ومن جهة ثانية، ينبغي أن تنعكس الكفاية على سياسات الرسوم. ينبغي التفريق بين المهن في قدر الرسوم على الوافدين وعوائلهم. وينبغي التفريق بين فرض الرسوم على الوافدين ومرافقيهم مقابل بعض تكاليف خدمات الحكومة، والفرض بهدف دعم التوطين. أما المقابل المادي، فيمكن التساؤل عن مدى تأثير مبلغ الرسوم على أربعة أطراف. الأول الوافد "نفسه و/أو أفراد عائلته إن كانوا معه". والثاني صاحب العمل. والثالث تكاليف الإنتاج. والإنتاج هنا بمعناه الواسع الذي يعني كل جهد يسهم في توفير سلعة أو خدمة بمقابل. والرابع الأسعار النهائية التي يدفعها المستهلكون. ومن الخطأ ظن أن البائع سيحمل المشتري أو المستهلك كل هذه الرسوم. ذلك أن قدرة البائع على رفع السعر بما يغطي تكاليف الرسوم ليست مطلقة، بل تعتمد على اعتبارات أهمها مرونة العرض والطلب. ذلك أن رفع السعر يؤدي إلى إضعاف الطلب، طالما أن القوة الشرائية للمشتري لم ترتفع. ولو كانت قدرة البائع على رفع الأسعار مفتوحة لرفع الأسعار حتى دون فرض الرسوم. والذي نراه أن التكاليف زادت عما سبق. إيرادات الدولة غير النفطية. ويتعلق بهذا ثلاثة أمور: الأول: مبرر فرض رسوم خلاف مبرر التوطين. والثاني: قدر ما تحققه للدولة من دخل. والثالث: مدى الاعتماد على هذا الدخل مستقبلا. وجواب الثاني والثالث يعتمد على فهم الاعتبارات الأخرى. أما الأول فيمكن اعتباره مقابل أو بعض مقابل خدمات توفرها الدولة، يستفيد منها كل سكان البلد من مواطنين وغير مواطنين كالأمن والطرق وخدمات أخرى. والقرار هنا سيادي، بمعنى أن عدم أخذ الدولة مقابل لهذه الخدمات من دخول المواطنين والمنشآت الوطنية لا يلزم الدولة بعدم أخذه من غيرهم. وفيما يتعلق بطبيعة النشاط وحجمه أي: "المنشآت" وما مدى تأثيرهما بالقرار. فبصفة عامة، كلما كانت المنشأة أصغر أو طبيعة نشاطها معتمدا على توظيف الوافدين، كان ضررها من الرسوم أقوى. وأهم أسباب هذا يعود لنظام الإقامة وسياسات

الاستخدام الذين جعلوا المجتمع والقطاع الخاص عبر عشرات السنين مفضلين توظيف الوافدين. والكلام هنا على الغالب وليس على كل حالة. من أهم وسائل حل مشكلة الطبيعة والحجم تقليص باب الاستخدام تقليصا كبيرا. وفي المقابل، تسهيل حرية الوافد الذي يعمل حاليا في البلاد، حريته في تغيير صاحب العمل تحت اعتبارات وضمن ضوابط وشروط. من ناحية أخرى تسهم الرسوم في خفض حجم التحويلات من جهة وزيادتها من جهة. فالأولى عبر تقليل جاذبية سوق العمل السعودية للوافدين. وأما الثانية فبسبب سفر عوائل كثيرة من الوافدين. ما الصافي؟ يحتاج إلى نظر معمق.

السلاح في المدارس

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 26 ربيع أول 1440 هـ - 4 ديسمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/12/04/article_1500691.html

علي الجحلي

يمكن القول إن المدرسة اليوم أكثر أمنا مما كانت عليه في السابق. يأتي هذا في سياق النظر إلى نوعية الطلبة واهتماماتهم التي قد لا تكون منصبة بالكامل على العلم، ولكنها تؤمن بأهميته ومركزيته للمستقبل. متابعة الشاب والفتاة لما يشاهدانه من النماذج المجتمعية حيث يرتبط المستقبل بالإنجاز العلمي في المكونات الأكاديمية، يحقق المعادلة التي تبنى على تأكيد الربط بين الانضباط السلوكي في المدرسة وضمان أفضل النتائج في الحياة العامة في المستقبل. إذا استقرت هذه النظرية، فلننا حري بأن ينشرها على مستويات التعامل المجتمعي كاملة وليس في المدرسة فقط. أقصد هنا البدء بتغيير كثير من القنوات التي بدأت تنتشر بين كثيرين وتعيدهم إلى الماضي الذي رغم جماله وأهميته تذكره، لم يحمل سوى البساطة والبعد عن الحضارة والسقوط في الخلاف وفقدان الميزة التنافسية والتفرد الذي يمكن تحقيقه من خلال استخدام العقل وجعله المسير الأول والأهم لكل تعاملاتنا وتفاعلاتنا وردود أفعالنا تجاه العالم الذي نعيش فيه. كيف لشاب يؤمن بأن حمل الرشاش أو السكين جزء من هويته في كل مكان، أن يفتح على العلم والتربية ويسهم في التقدم المجتمعي بل يشعر بمسؤوليته تجاه تقدمه وحياته ونجاحه؟ لا يمكن أن يتوقع أحد أن يحقق أي نجاح مع وجود مثل هذه المفاهيم المغلوطة التي لم تكن موجودة سوى في زمن لم يسهم أبناؤه بأي شيء في مجال العلم والمعرفة المادية والمعنوية. هنا نقف عند أهمية التفاعل المجتمعي مع الواقع وما يواجهنا اليوم من حالات التراجع الخطير لدى كثيرين للماضي في مواقع لا يمكن أن نسمح فيها بالتراجع، ذلك أنها نشأت في الأساس لتغيير الواقع ومناقسة الآخرين في حالة الاستنارة وتحسين الإدراك ورفع الوعي الفكري والعلمي. هنا أستغرب ما أشاهده من حالات حمل الأسلحة، بل والاعتداء بها على الزملاء والمعلمين في مدارسنا التي لم تكن تعترف بهذا الأسلوب والفكر في كامل العقود السابقة، لأطالب كل مسؤول عن التربية والتوجيه بالوقوف صفا واحدا ضد هذه اللوثة الخطيرة، ولنحاول جميعا أن نستنقذ أطفالنا ومعلمينا وقادتهم من مخاطر مادية تتمثل في التعامل المجنون بالأسلحة، ومخاطر فكرية وتربوية تنتجها محاولات الرجوع إلى الخلف وزيادة أعداد السليبيين في المكون المجتمعي الذين يتحولون إلى معاول هدم في حاضر ومستقبل المجتمع.

ألم يحن وقت سماع أصوات اللاجئات السوريات؟

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع أول 1439 هـ - 4 ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614148>

محمد الناصري |

على الرغم من الدعوات المتكررة للاستماع إلى النساء والفتيات والاسترشاد بواقعهن في توجيه دفة أولوياتنا ورسم معالم أعمالنا، فنادرًا ما تُسمع أصواتهن في المحافل السياسية؛ بل إن الصور النمطية والافتراضات السائدة بشأن احتياجات اللاجئات لا تزال تهيمن على عمليات وضع السياسات وتقديم المعونة.

وتتطلب حملة الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة هذا العام تحت شعار «اسمعي أيضًا»، حيث تُخصّص 16 يومًا للاستماع إلى أصوات النساء في جميع أنحاء العالم إذ يروين قصصهن حول تأثير التمييز والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي على حياتهن اليومية، وتقويضه للخيارات المتاحة أمامهن. ومساهمة بسيطة في هذه الجهود الكبيرة، شرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستماع إلى اللاجئات من النساء والفتيات السوريات ومعرفة ما فعلته بهن سبع سنوات من النزوح. وتعد النتائج المستخلصة من المقابلات المستفيضة التي أجريناها بمثابة تذكير ينبغي علينا إلى مسؤوليتنا الجماعية تجاه أولئك الذين ما زالوا يعانون من عواقب حرب لا معنى لها، في وقت يسيطر فيه الحديث عن العودة على جدول الأعمال الراهن فيما يتعلق بالشأن السوري.

وبعد مرور سنوات عدة، لا تزال غالبية اللاجئات يكافحن من أجل توفير قوت يومهن؛ إذ أنهن في أمس الحاجة إلى إيجاد عمل لائق لإعالة أسرهن. بيد أن الحصول على فرص عمل مازال أمرًا بعيد المنال بالنسبة لهن، مما يضطر الكثيرات منهن إلى اتخاذ تدابير تعود عليهن بالضرر، مثل التقيُّف في الطعام أو اقتراض الأموال أو إخراج أطفالهن من المدرسة. وتعد أعداد النساء اللواتي تتوفر لهن سُبل الحصول على دخل منخفضة بشكل مذهل: من بين النساء اللاتي تحدثنا إليهن في لبنان، لم تتجاوز نسبة الحاصلات على تصاريح للعمل 1 في المئة، فيما بلغت نسبة النساء العاملات 13 في المئة. وفي الأردن، لم يتعدّ نصيب اللاجئات من تصاريح العمل الصادرة نسبة 4 في المئة، حيث لم تحمل أي من النساء اللاتي التقينا بهن تصاريح للعمل. وعلى الرغم من أن 78 في المئة من النساء اللواتي تحدثنا إليهن في العراق كنّ يملكن حق الحصول على عمل قانوني، فلم تتجاوز نسبة العاملات منهن 4 في المئة، مما يؤكد أن التصاريح وحدها لا تضمن وصول اللاجئات إلى فرص العمل؛ وإن كانت شرطًا أساسيًا.

ولا يقف طموح اللاجئات السوريات عند الحصول على فرصة عمل، بل إن الكثيرات منهن يتطلعن إلى الاضطلاع بأدوار قيادية ومجتمعية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن غالبية اللاجئات السوريات اللاتي تحدثنا إليهن في كلّ من لبنان والعراق والأردن قد لعبن أدوارًا كبرى، سواء في البيت أو المجتمع، بسبب الحرب. وقد شكّلت المشاق التي تكبّدها الكثير من اللاجئات جرّاء النزوح تحديًا للمفاهيم الذكورية التقليدية بشأن ما تستطيع المرأة فعله أو ما ينبغي عليها فعله. وقد أخبرتنا هديل، وهي إحدى اللاجئات السوريات في لبنان إنه «بعد الأزمة السورية، شعرت النساء بضرورة اتخاذ خطوة إلى الأمام، فأصبحن عضوات نشطات في المجتمع، لا يلتصن العون من أحد ولا يعتمدن على أحد سوى أنفسهن». ولكن على الرغم من تطوّر دور اللاجئات، فإن الاستجابة لتلبية احتياجاتهن غالباً ما تصطدم بالافتراضات المستمّدة من الأعراف والأدوار المنوطة بالجنسين، خوفاً من الإخلال بالحدود الاجتماعية الموضوعة للنساء باعتبارهن مجرد مقدمات للرعاية ويحتجن إلى الدعم الاقتصادي في منازلهن. وهو أمرٌ يتناقض بشكل صارخ مع ما نقوله لنا النساء أنفسهن عن طموحاتهن وتطلعاتهن.

يتعيّن علينا إعادة التفكير في النهج الذي نتبعه لتلبية تطلعات هؤلاء النساء واحتياجاتهن، إذ يجب علينا معالجة أشد النواتج العرضية الناجمة عن النزاعات ضرراً: العنف. فقد أعرب ما يقرب من نصف النساء اللواتي تحدثنا إليهن في لبنان والعراق عن قلقهن إزاء تصاعد العنف القائم على نوع الجنس؛ حيث أشار خمس النساء اللواتي التقينا بهن في لبنان إلى تزايد العنف ضد المرأة، واتفق معهن ثلث النساء اللاتي تحدثنا إليهن في العراق. وفي الأردن، اعتُبر مجرد السير من وإلى المدرسة مسألة محفوفة بالمخاطر بالنسبة للفتيات اللاجئات.

يظل حلم العودة يراود الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين، لا سيّما النساء والفتيات، إذ ترنو أعينهم وتهفو قلوبهم إلى ديارهم الآمنة. ولكن إلى أن تصبح الظروف مواتية للعودة الآمنة والطوعية، لا بد أن نواصل التركيز على تلبية احتياجات النساء في أماكن النزوح—الاحتياجات التي يحددها هنّ، وتتمثّل في الحصول على وظائف وسبل معيشة لائقة، والشعور بالحماية والتمكين، وأن يكون لهن دورًا أكبر في بيوتهن ومجتمعاتهن المحلية. وإذا استمر الوضع هكذا ولم تجد نداءاتهن آذانًا صاغية، فسيضطرون لاتخاذ المزيد من القرارات والتنازلات التي ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين وتعرّضهن للخطر وتحُدّ من الخيارات والفرص المتاحة أمامهن. وإنني أضم صوتي لصوت ريماء، وهي شابة سورية تعيش خارج بلدها، إذ تقول إن «تمكين المرأة السورية من شأنه تحسين وضعها، و أوضاع المحيطين بها».

دعم جديد للمعوقين

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018

http://www.aleqt.com/2018/12/05/article_1501386.html

خالد السهيل

هناك صعوبات تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة في مواقع الخدمات، مثل الأسواق والمساجد والمنشآت الحكومية والخاصة، لكننا شهدنا في الأعوام الماضية تحركاً لدعم حقوق هذه الفئة. وأصبحت لهم أماكن مخصصة في المواقف العامة، كما أن منشآت كثيرة باشرت تهيئة مداخلها بحيث تكون قابلة لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة بسهولة أكثر، والأمر ينطبق على شركات طيران محلية، وإن كانت لا تزال ثمة شركة أو أكثر تعتذر عن خدمة المعوقين بالكفاءة المنشودة، ومن المهم هنا الإشارة إلى تفاعل الطيران المدني مع الشكاوى من تعامل بعض شركات الطيران المحلية مع هذه الفئة.

لقد قفزت الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة كإجراءات في منشآت القطاعين الخاص والعام، وإن تفاوتت التجارب بين الإيجابي والسلبي بين منشأة وأخرى. وفي حين أن عدداً من المساجد مهينة مداخلها حتى دورات المياه فيها لذوي الاحتياجات الخاصة، لكن أغلبيتها لا يزال يحتاج إلى تأهيل، والأمل معقود على وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والإرشاد لتعميم كود بناء للمساجد، يتضمن إجراءات تختص بالتيسير على المعوقين. والسعي إلى تغيير تركيبة المساجد الحالية لتكون متسقة مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

وطالما أننا نتحدث عن المنجزات الإيجابية التي تحققت للمعوقين، فلا بد لي من التنويه والإشادة بإعلان الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي تخصيص جزء من صحن المطاف في الحرم المكي لذوي الاحتياجات الخاصة، ويبدأ الوقت المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة يومياً من الـ 10 صباحاً حتى الـ 12 لمدة ساعتين. وفي تقرير نشرته صحيفة "مكة" عن هذا الإجراء، يتضح أنه تم تخصيص نقطة التجمع لذوي الاحتياجات الخاصة أمام ساحة باب الملك عبد العزيز، ومنها يتم توجيههم للمصلى المخصص لهم عند باب أجساد، وبعدها يمكنهم التوجه في الوقت المخصص لهم للطواف حتى تقبيل الحجر الأسود في حال عدم وجود زحام.

يوم التطوع العالمي

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1690320>

مي خالد

يوافق اليوم الأربعاء 5 ديسمبر يوم التطوع العالمي، الذي حددته الأمم المتحدة احتفالاً بالتطوع والمتطوعين منذ العام 1985م. هذا العام يرفع شعار في يوم التطوع العالمي عن المتطوعين الذين يبنون مجتمعاتهم المرنة في وجه الكوارث الطبيعية والصدمات السياسية والحروب. نحن لدينا في مجتمعاتنا العربية والإسلامية بنية فكرية تراثية متماسكة ومنطقية لانطلاق حركات التطوع المجتمعي لكننا نفضل النسخ الأجنبية خاصة لو تبعناها الكاميرات ووسائل التواصل الاجتماعي. لا أرى ما هو أفضل لتوصيل قيمة العطاء والطف والتعاطف الإنساني من مجرد قضاء بضع ساعات في المنزل مع الأطفال والوالدين والأشقاء؛ لتصميم عمل تطوعي خاص بالعائلة وتقسيم المهام حسب ميول وقدرات الأشخاص مع إبقاء الأطفال والمراهقين عناية خاصة تسبغ على العمل التطوعي معناه السامي الإنساني النبيل؛ فكلنا مررنا في مراهقتنا بأوقات صعبة جعلت منا ما نحن عليه اليوم، وصقلت أرواحنا وهذبت سلوكنا. أوقات دفعنا فيها ثمننا باهظاً للتغلب على مخاوفنا وشكوكنا وما نراه حولنا من شقاء وتعاسة. البعض وأنا منهم عبر التطوع استطعنا أن نقطع هذه الأوقات التي صنعتنا مهما كان بساطة العمل الذي قمنا به أو عشوانيته. ولا شيء في ظني يقتل هذه المعاني مثل حب الظهور والبروز الاجتماعي صعوداً على أكتاف الطبقات الاجتماعية المسحوقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو عمال النظافة إلى غير ذلك من مظاهر رديئة نراها في الإعلام وتوصف بالتطوع أو الصدقات أو الإحسان. اجعلوا من هذا اليوم يوماً إنسانياً في بيوتكم وصمموا مشاريع تطوعية يسهم فيها جميع أفراد عوائلكم؛ مستشعرين القيمة التربوية والإنسانية والدينية في ذلك، وأنكم تتقنون أنفسكم عبرها وليس فقط أولئك الأشخاص الذين صممت لأجلهم الأعمال التطوعية.



وزارة العدل والتقنيات الجديدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م *

<http://www.alriyadh.com/1723248>

عبدالله السبيعي

خلال العامين الماضيين تجاوزت القضايا العمالية في وزارة العدل ما يقارب 120 ألف قضية ومن تلك الفترة إلى يومنا هذا لاحظ الجميع التطور الملحوظ في وزارة العدل التي أصبحت مثلاً يحتذى به في تسهيل الإجراءات من خلال استخدام التقنية والعمل وفقاً لرؤية المملكة، والاستمرار في العمل على أهدافها فقد قامت وزارة العدل بتدشين المحاكم العمالية بمختلف مناطق المملكة والمتخصصة بالفصل في المنازعات العمالية وذلك بحضور معالي الدكتور وليد الصمعاني وزير

العدل ووزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي، حيث تم إطلاق 7 محاكم عمالية و27 دائرة عمالية ابتدائية و9 دوائر استئناف عمالية، ويعمل بها 104 من القضاة و99 ملازماً قضائياً وهي تختص بالمنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والمنازعات المتعلقة بالعقود التأديبية والدعوى المرفوعة لتطبيق نظام العمل والمنازعات المترتبة على الفصل من العمل، وتعتبر المحاكم العمالية قضاءً متخصصاً جديداً في المملكة.

وتهدف المحاكم العمالية إلى تعزيز فرص الاستثمار بالمملكة وتحقيق التميز القضائي العمالي وتقليص وقت التقاضي في القضايا العمالية وأيضاً إتمام التعامل الرقمي في المنازعات، حيث يساهم القضاء المتخصص في رفع جودة ودقة الأحكام وسرعة إنجازها، بالإضافة إلى تعزيز ونشر ثقافة الحقوقية والقانونية، كما أن الاستئناف المتاح يمكن لأي من أطراف القضية طلب حكم الاستئناف بالشكل الإلكتروني عبر 9 دوائر عمالية ثلاثية في 6 محاكم استئناف بمختلف مناطق المملكة.

ما نراه من قفزات تطويرية هدفها النهوض بالقضاء جاءت بفضل الله ثم اهتمام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده بالجوانب القضائية واكتمال منظومة القضاء المتخصص في عهده بعد انتقال القضاء التجاري للقضاء العام والآن إلى العمالي، القضاء يخدم كل الموظفين والبالغ عددهم 12 مليون موظف في القطاع الخاص سواء كان الموظف سعودياً أو أجنبياً وذلك بهدف توفير بيئة عمل أكثر أماناً للموظف، حيث وفرت المحاكم العمالية الترجمة لثلاث لغات (العربية - الإنجليزية - أردو) وذلك لترسيخ العدالة في قطاع العمل والأعمال في بيئة منظمة لأصحاب الأعمال وتعزيز فرص الاستثمار في المملكة.

ختاماً نستطيع القول إن رقمنة المحاكم العمالية هدفها تقليص أمد التقاضي بشكل واضح وأن الخدمات الرقمية ستجيز القضايا دون أوراق أو أختام، ويتم ذلك بخطوات محسوبة تهدف إلى السير نحو خطة التحول الرقمي والرؤية للمملكة 2030، والتي بلا شك يؤمن بها الجميع ويعملون على تحقيقها بعد توفيق الله وتضافر الجهود في جميع القطاعات الخاصة والعامّة لنرى بلادنا في القمة دائماً وأبداً والقادم أجمل بإذن الله.



التعاون الدولي للعدالة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ - 6 ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1723169>

د. أحمد الجميعة

بات الخطاب العدلي السعودي أكثر انفتاحاً ومرونة في التعاطي مع القوانين والأنظمة الدولية، والتواصل مع مؤسساتها الرسمية في كثير من دول العالم، والرغبة في الاستفادة من تجاربها التنظيمية والتقنية والحقوقية بما لا يتعارض مع نظامه القضائي المستند على أحكام الشريعة الإسلامية.

وتأتي هذه الخطوة تأكيداً على أن القضاء في المملكة نظاماً وتطبيقاً يتسع في رؤيته وتوجهه إلى كل ما هو مفيد لتطويره، وتمكينه من حضوره بين القوانين الدولية، بل والإفادة من إجراءاته ومبادراته النوعية في حفظ الحقوق، وسرعة الفصل

في المنازعات، وهو ما انعكس في تقدم المملكة عالمياً في مؤشر تسجيل الملكية العقارية من المركز 32 إلى المركز 24، والتقدم في مؤشر إنفاذ العقود من المرتبة 105 إلى 83 عالمياً، والتحول الرقمي في القطاعات العدلية بنسبة 100%. وتواصل وزارة العدل تحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال التعاون الدولي، من خلال الشراكة مع الدول والمؤسسات العالمية في مجال الخدمات العدلية وتبادل المعلومات والخبرات، إلى جانب التطوير في المجالات التنظيمية والتقنية والحقوقية والبشرية، والانفتاح على القوانين الدولية، كذلك الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والهدف من كل ذلك هو تحقيق رؤية المملكة 2030 عالمياً، وتحسين تصنيفها في المؤشرات العالمية للبنك الدولي، وإبرام عشر اتفاقيات مع المؤسسات الدولية قبل العام 2020.

لقد ساهمت وزارة العدل في أن تكون شاهد عيان على أن السعودية الجديدة منفتحة على العالم حتى في أهم المؤسسات المستقلة بحكمها، وبعثت برسالة اطمئنان مهمة إلى المستثمرين في العالم من أن النظام القضائي السعودي يحتوي على ضمانات قضائية متوافقة مع معايير المحاكمة العادلة المعتمدة دولياً، ويصدر أحكامه وفق درجتين للنقاضي الابتدائية والاستئناف، إلى جانب أن النزاعات التجارية بالمملكة تمضي في مسارين اثنين، هما: حل النزاع في المحكمة التجارية المتخصصة، أو من خلال المركز السعودي للتحكيم التجاري الذي يُعنى بدرجة كبيرة بسرعة تسوية المنازعات ومرونة الإجراءات وفعاليتها، وإنشاء محاكم متخصصة لتنفيذ الأحكام لضمان سرعة التنفيذ وحفظ الحقوق.

لقد أظهر الخطاب العدلي السعودي مصداقية في توجهاته نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المملكة وتحفيز المستثمرين للمشاركة في مشروعات التحول العملاقة في المملكة، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، كما تركت منجزات الوزارة على أكثر من صعيد انطباعاً مريحاً لدى المستثمر الأجنبي تجاه المكانة الدولية للقضاء السعودي فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام بكل حزم وقوة، وإعادة الحقوق لأصحابها، وتطبيق القانون على الجميع.

العثيمين لـ "حقوق الإنسان": لا بد من ممرات ومناطق آمنة لللاجئين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ربيع أول 1440 هـ - 5 ديسمبر 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1690417>

«عكاظ» (جدة @okaz online)

دعا الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف العثيمين، إلى اتخاذ تدابير إنسانية شاملة لضمان تمكين اللاجئين من ممرات آمنة للعبور ومناطق آمنة ومن الحماية لدى وصولهم إلى البلد المضيف، وضمان حصولهم على موارد وخدمات تساعد على بناء حياة تخلو من العنف والفقر في مرحلة ما بعد الصراع.

جاء ذلك في خطابه للدورة الـ 14 للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنبثقة عن المنظمة الذي ألقاه نيابة عنه الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين السفير سمير بكر، خلال جلسة المناقشة المواضيعية حول موضوع «تعزيز وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين.. واجب إسلامي وحقوق دولي» التي عقدت أمس (الثلاثاء) في مقر الهيئة بجدة.

وأوضح العثيمين أن أكثر مظاهر هذه الهجرة توحشا هو الاحتلال القسري للأراضي على غرار ما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلية في حق الفلسطينيين، أو خلال الحروب والنزاعات كما هو عليه الحال في سورية واضطهاد أبناء الروهينغا في ميانمار، حيث يضطر الناس إلى الفرار في يأس لإنقاذ أرواحهم والحفاظ على شرفهم وكرامتهم.

وأضاف أن نسبة كبيرة من اللاجئين هم من النساء، وأنه من الضروري صياغة سياسات قائمة على أدلة لمعالجة مكامن الضعف المحددة التي تعاني منها النساء والفتيات بغية تمكينهن بإسناد أدوار لهن في عملية الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع من أجل تحقيق السلم والاستقرار الدائمين.



كاريكاتير



السنيد
@mahertoon

الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاحد
24 ربيع أول 1440 هـ - 2
ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613909>



الرياض
www.alriyadh.com

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 24 ربيع أول 1440 هـ -
2 - ديسمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/article/1722191>

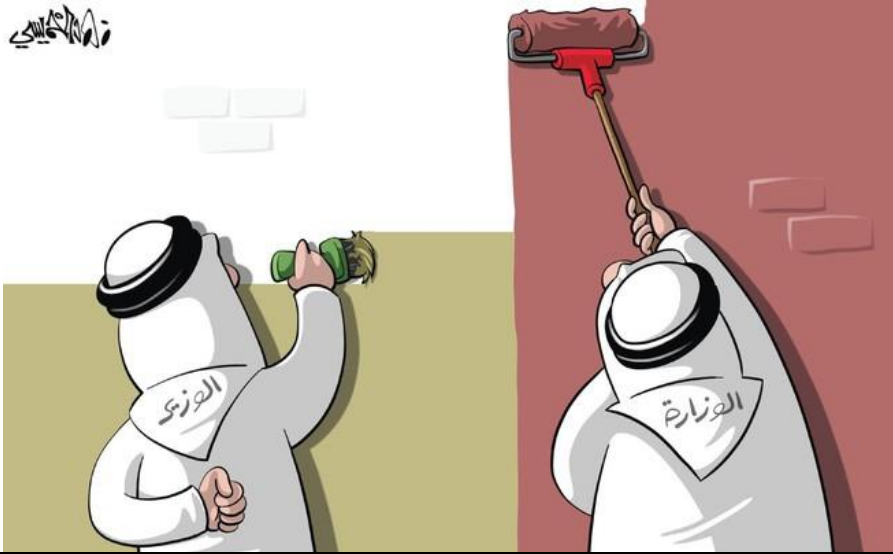
المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25
ربيع أول 1440 هـ - 3 ديسمبر
2018م

[http://www.alhayat.com/a
rticle/4613908](http://www.alhayat.com/article/4613908)



المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 25 ربيع أول 1439 هـ -
3 ديسمبر 2018م

[http://www.aleqt.com/201
8/12/02/article_1499631.
html](http://www.aleqt.com/2018/12/02/article_1499631.html)



المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26
ربيع أول 1440 هـ - 4 ديسمبر
2018م

[https://www.okaz.com.sa/
article/1690114](https://www.okaz.com.sa/article/1690114)

اليوم العالمي لذوي الإعاقة
٣ ديسمبر



عكاظ
@salemalhilali1 ساهم الهلالى



الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
26 ربيع أول 1439 هـ - 4
ديسمبر 2018م

[http://www.alhayat.com/a
rticle/4614020](http://www.alhayat.com/article/4614020)



عكاظ
@mahertoon



الرياضية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء
27 ربيع أول 1439 هـ - 5
ديسمبر 2018م

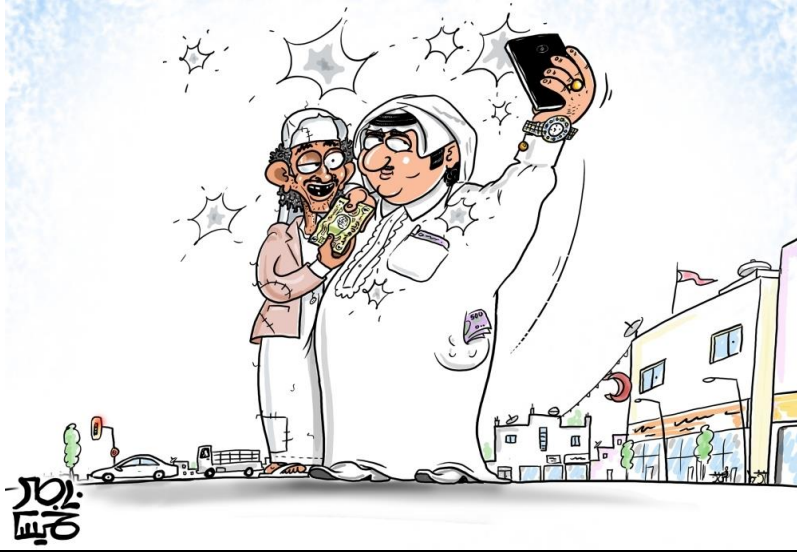
<https://www.al-madina.com/article/60248>
2



الرياضية
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء
27 ربيع أول 1439 هـ - 5
نوفمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1722932>



AL-HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
28 ربيع أول 1440 هـ - 6
ديسمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4614395>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 28 ربيع أول 1440 هـ
- 6 ديسمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/12/05/article_1501686.html